دراسات إسلامية
- ٥ -

عبد الرحمن بدوي

أرسطو عند العرب

دراسة ونصوص غير منشورة

الطبعة الثانية
١٩٧٨

الناشر
وكالة المطبوعات
٢٧ شارع فهد السالم - الكويت

فهرس الكتاب

الرموز والعلامات

< > : زيادة من عندنا .

[ ] : موجود في الأصل ونقترح حذفه .

[ ] وبداخله رقم : رقم المخطوطة الأصلية التي نشرنا عنها .

ن = ص : المخطوط الأصلي أو الوحيد الذي نشر عنه النص .

† الهوامش أو التعليقات الموجودة في المخطوط .

دراسة فيلولوجية

للنصوص

تصدير عام

لكل فكر ممتاز حياةٌ حافلة فى الضمير الواعى المتطور للإنسانية على تباين عصورها وأجناسها . و بقدر تعدُّد صور هذه الحياة وعمق تكوينها وتلوينها يكون خصبها وعظمة صاحبها . ولا جُناح عليها أن تتعاورها ضروبٌ من التعديل والتبديل وفقاً لعوامل يتصل بعضها بالأسانيد التاريخية ، و بعضها الآخر — وهو الأهم — بالشعوب والأفراد الذين يتمثلون تلك الحياة وذلك الفكر . و إنه لمن السطحية التاريخية فى الفهم الحضارى السليم أن نعد فى الانتحال أو التزييف مَدْعاة حذر أو علامة خطأ كان يمكن تجنبه . كلا ، بل الضرورة عينها هى التى تفعل فعلها اللازب فى هـذا الانتحال أو سوء الاستعمال وما ينشأ عنهما من قلب و إبدال .

وتلك مبادئ علينا أن نجيد استخدامها وتطبيقها فى إدراكنا لأرسطو عند العرب . فلأرسطو — وإن قلّ فى هذا شيئاً عن أفلاطون — صورٌ متعددة بقدر الحيوات التى قضاها فى ضمائر الشعوب ، بل الأفراد ، الذين مر بهم . فأرسطو عند الرومان غيره عند العرب ؛ وهو عند الأخيرين يختلف عنه عند الغربيين فى العصور الوسطى . بل هو فى داخل الحضارة الواحدة يتلوّن وفقاً لأدوارها : ففى الحضارة العربية نرى صورة أرسطو فى مدرسة الإسكندرية فى القرون الخمسة أو السبعة الأولى للمسيح ، غيرَها فى العصر العباسى فى بغداد و إيران ؛ وفى الحضارة الأوربية تختلف صورته فى العصر الاسكلائى عنها فى عصر النهضة حتى القرن التاسع عشر ، وهذه تختلف كذلك عنها فى النصف الأول من قرننا هذا مضافاً إليه النصفُ الثانى من القرن الماضى . ولهذا يخلق بالباحثين أن يتتبعوا هذه الصور المتعددة المتباينة وأن يقدروها وفقاً للعوامل المولدة لها . فلهذا أخطر الأثر فى بيان كلا الجانبين : جانب المؤثر (أرسطو مثلا) وجانب المُتأثّر (من أفراد أو شعوب) مما يسمح بدقة التقدير لكليهما : الأول فى فاعليته ، والثانى فى قابليته ، وكلاهما معاً فى الفهم الإنسانى العام .

وفى تقديرنا لهذه العوامل يجب أن نتجافى عن كل تقويم يتصل بما يسمونه الخطأ فى الإسناد التاريخى . فليس هنا خطأ ولا صواب ، إنما هى الضرورة التاريخية تعمل عملها ؛ وبالنسبة إلى الضرورة ينتفى معنى الخطأ والصواب . وعلى ضوء هذه الواقعة نفهم لماذا نُسب إلى أرسطو — فى الحضارة العربية مثلا — ما نسب إليه من كتب ، كان من الواجب — وفقاً للضرورة الحضارية التاريخية — أن تنسب إليه ، شاء الفيلولوچيون والمؤرخون المزعومون أو لم يشاءوا . فلم يكن صدفة ، أو حاجة فى نفس من فعل ، أن تُنْتَسب هذه المقتطفات من « تُسَاعات » أفلوطين إلى أرسطو : إنما هى الروح الحضارية العربية العامة هى التى كانت وراء هذه النسبة . ولا عبرة بعدُ باكتشاف المؤلف الحقيقى لهذه المقتطفات التى عرفت باسم « أثولوجيا أرسطاطاليس » . فحتى لو كان العرب قد عرفوا هذا أو شكوا فى نسبة هذا الكتاب إلى أرسطو — وإن ثمت شواهد عليه أو دلائل قد تُؤَوَّل على أنها شواهد[1] — فلن يكون هذا بحائل لهم دون استمرارهم فى نسبته إلى أرسطو . لأن الشعوب والأفراد لا يهمها أن تعرف أرسطو كما كان فى واقع التاريخ بقدر ما يعنيها أن تدركه كما تريد لها حاسَّتُها التاريخيةُ المنبثقةُ من روح الحضارة التى تنتسب هى إليها ؛ وعلى أرسطو — فى الحالة التى لا يتفق فيها تاريخياً وأمانىَّ هذه الروح — أن يحنى رأسه ويكيِّف نفسه وفقاً لهذه الأمانى .

وهذه الصورة العربية لأرسطو لن يستطيع الباحث تقديمها للناس إلا بعد أن يَفْرُغ من نشر النصوص التى تُعَدّ وثائق لها . وهو عمل لما يكد يُنْجزُ منه شىء .

وها نحن أولاء نقدم فى هذا « الجزء الأول » طائفة من هذه النصوص التى سندرسها بالتفصيل فى « الجزء الثانى » ، وهى كلها من وضع شراح أرسطو من بين اليونان والعرب (ابن سينا) .

أما أهمية هذه الشروح والدراسات التى وضعها الشراح اليونانيون فخطيرة ، لأن أصولها اليونانية مفقودة ولم يبق إلا هذه الترجمات العربية لها ، أو ما سيقام عليها من ترجمات إلى لغات أخرى مثل العبرية واللاتينية . وهذا من شأنه أن يزيد فى أهمية البحث فى التراث

---

(١) راجع بعد ، ص ١٢١ تعليق ٣ .

العربي بوصفه مصدراً مزدوجاً : أعنى للفكر العربى والفكر اليونانى معاً . وهذه ناحية قد تنبه إليها الباحثون منذ عهد غير قليل ، وإن كانت لم تتحقق بعدُ إلا فى نطاق ضئيل ولا يزال الميدان مفتوحاً كله تقريباً أمام الدارسين[1] . إذ لا يكاد يتجاوز بعض الكتب المنحولة على سقراط أو أرسطو ، مثل كتاب «التفاحة» الذى ذكره إخوان الصفا وابن سبعين فى «مراسلاته» مع الإمبراطور فردريك الثانى ، وهو حوار يجرى بين أرسطو وبين تلاميذه قبيل وفاته ، تقليداً لمحاورة « فيدون » لأفلاطون ، وفيه دعوة إلى العناية بمؤلفات أرسطو خصوصاً « ما بعد الطبيعة » . وقد أشار موسى بن ميمون إلى أنه منحول . وترجم إلى العبرية ، وترجمه ابراهيم بن حسداى (فى أوائل القرن الثالث عشر الميلادى) ، ونشر مراراً عدة ، كما نشر مع ترجمة لاتينية سنة ١٧٠٦ قام بها لوزيوس Losius ، وترجمه إلى الألمانية موزن J. Musen (لمبرج سنة ١٨٧٣ Lemberg) . ونشر له مرجوليوث S. D. Margoliouth ترجمة تلخيصية بالفارسية والإنجليزية (« مجلة الجمعية الأسيوية الملكية » J. R. A. S. سنة ١٨٩٢ ص ١٨٧ — ص ٢٥٢)[2] . ويوجد له مختصر عربى بعنوان «مختصر كتاب التفاحة لسقراط» فى المخطوطة رقم ٢٩٠ أخلاق بالخزانة التيمورية .

ومن هذا النوع كذلك بعض الرسائل الفلسفية لجالينوس التى ضاع أصلها اليونانى ولم يبق إلا ترجمتها العربية ، وأهمها : جوامع لمحاورات أفلاطون ، ويقوم ڤلتسر بنشر جوامع محاورة « طيماوس » مع ترجمة لاتينية بمساعدة المرحوم الدكتور باول كراوس فى السلسلة التى سيطلق عليها اسم « أفلاطون فى العربية » *Plato Arabus* على نفقة معهد ڤاربورج Warburg فى لندن . ثم جوامع كتاب « السياسة » لأفلاطون الذى أورد ابن أبى أصيبعة (جـ ١ ص ٧٦) وغيره قطعة منها شرحها وترجمها كلبفليش Kalbfleisch فى مقالة له فى « السِّفْر التذكارى المقدم إلى تيودور جومپرتس » ، مؤرخ الفلسفة اليونانية المشهور[3] . ثم

(١) راجع *Abstracta Islamica*, in, *Revue des Etudes Islamiques*, 1934, p. A. 183—90

(٢) راجع فى هذا كله : مورتس اشتينشنيدر «الترجمات العربية عن اليونانية» ، ليپتسج سنة ١٨٩٧ ، ص ٨٢ — ص ٨٣ M. Steinschneider: *Die Arabischen Uebersetzungen aus dem Griechischen*, Leipzig

(٣) *Festschrift Theodor Gomperz* ، وراجع فى هذا مقالة باول كروس : « كتاب الأخلاق لجالينوس » ، « مجلة كلية الآداب » بجامعة فؤاد الأول ، المجلد الخامس الجزء الأول ، ص ٢ تعليق ٧ . القاهرة سنة ١٩٣٩ .

« كتاب الأخلاق » الذى نشره پاول كراوس[1].

ففى نشر هذه الكتب التى فقد أصلها اليونانى إسداء خدمة جلى للباحثين فى الفكر اليونانى ، وبخاصة فى عصره الهلّينى ، أى المتأخر ، لأن أغلب هذه النصوص ترجع إلى ذلك العصر — بما لا يحتاج إلى فضل بيان . فلنمضِ إلى بيان النصوص التى نشرناها هنا .

— ١ —

« فصل فى حرف اللام من كتاب ما بعد الطبيعة لأرسطوطاليس الفيلسوف »

هذا النص مأخوذ من المخطوطة ٦ م حكمة وفلسفة بدار الكتب المصرية (راجع بعد وصفنا الكامل لهذه المخطوطة) ، وهو يشمل ترجمة ملخصة بعض التلخيص (راجع الهوامش فى الصفحات ٤ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ مع الإشارات إلى الأسطر والصفحات فى نص أرسطو) للفصول من ٦ — ١٠ عن مقالة اللام (الثانية عشرة) من كتاب « ما بعد الطبيعة » لأرسطو .

وهذا النص كان قد نشره من قبل (وهو الوحيد فى هذه المجموعة كلها الذى نشر من قبل) الدكتور أبو العلا عفيفى فى مجلة كلية الآداب بجامعة فؤاد (المجلد الخامس ، الجزء الأول ، ص ٨٩ ـ ص ١٣٩) مع مقدمة وترجمة عن الإنجليزية[2] لمقالة اللام بأكملها . وقد بيّنا فى هوامش نشرتنا هذه ما لنا على تلك النشرة السابقة من ملاحظات تتصل بألوان

(١) فى « مجلة كلية الآداب » بجامعة فؤاد الأول ، المجلد الخامس الجزء الأول . القاهرة ، سنة ١٩٣٩ .

(٢) لا عن اليونانية كما قد يظن القارئ من قول الناشر : « وجدتنى مضطراً إلى أن أضع بإزائها ترجمة حديثة لمقالة اللام بأكملها ، نقلتها عن النص الذى نشره باليونانية الأستاذ رس W. D. Ross بجامعة أكسفورد سنة ١٩٢٤ وترجمه إلى الانكليزية سنة ١٩٢٨ » (ص ٩٠) ، وقوله مرة أخرى بعبارة أكثر إبهاماً للقارئ : « هذا ، وقد قابلت الترجمة العربية القديمة المنشورة هنا بالنص الذى حققه ونشره الأستاذ رس بجامعة أكسفورد » ، مع أنه لم يراجع غير الترجمة الإنجليزية .

وبهذه المناسبة نشير إلى إيهام آخر من هذا النوع ورد فى كتاب « فجر الإسلام » (الطبعة الخامسة ص ٢٩١ ، تعليق ١) للأستاذ أحمد بك أمين قال فيه : « اطلعت بعد كتابة هذا على بحث للاستاذ نلينو باللغة الإيطالية يذهب فيه إلى هذا الرأى » — مما قد يوهم القارئ أن المؤلف اطلع على هذا البحث فى الإيطالية ، والصحيح أنه قرأه فى كتابنا « التراث اليونانى فى الحضارة الإسلامية » (ص ١٧٣ — ص ١٩٨ ، ط ١ القاهرة ١٩٤٠) . ولكنه لم يشأ الإشارة إليه اعترافاً بما يقدمه الناس للناس من خدمات وجهود !!

ولا يسعنا إلا الأسف لانتشار هذه العادة عند بعض الكتاب فى هذه البلاد .

النقص والغلط فى تحقيق النص . فنكتفى هنا بالإحالة إليها . أما مقدمة الناشر فتتناول خصوصاً مسألتين (١) المقابلة بين الترجمة العربية القديمة وترجمته هو الحديثة عن الترجمة الإنجليزية ؛ (٢) تحقيق اسم المترجم القديم . أما فيما يتصل بالمسألة الأولى فإن أغلب الملاحظات التى أوردها الناشر تنحل من تلقاء نفسها لأنها تقوم على فساد تحقيق للنص العربى القديم كما بيّنا فى هوامشنا . ففيما يتعلق بملاحظاته على الفصل السادس ، رددنا على الملاحظة رقم ٢ فى الهامش رقم ٣ ص ٣ . و بمقارنة الترجمة القديمة والنص الأصلى اليونانى نجد أن المترجم العربى القديم كان أحرص على دقة الترجمة وحرفيتها من صاحب الترجمة الإنجليزية التى عنها نقلت ترجمة الناشر العربية ، وهذا يلاحظ فى أكثر مواضع الترجمة العربية القديمة حينما تقارن بترجمة رص الإنجليزية أو بعض الترجمات الفرنسية (مثل ترجمة تريكو Tricot ، نشرة ڤران Vrin ، باريس سنة ١٩٤٠ ط٢) التى أقيمت عليها .

أما الملاحظة رقم ٣ فهى فى صالح المترجم العربى القديم ، لأن هذه الجملة الزائدة عن ترجمة الناشر موجودة فى النص اليونانى الأصلى οὖθεν ἄρα ὄφελος ουδεὶν οὐσίας بحروفها ، فالإهمال إذن من المترجم الحديث !

والملاحظة رقم ٤ لا محل لها ، فإن المعنى واحد بين الترجمة القديمة و بين ترجمة الناشر مع دقة الأولى فى التعبير وانطباقها على الأصل بطريقة أوفق . يقول الناشر : « (٤) يقول فى ب ، (أى الترجمة العربية القديمة) « وذلك أن الوجود (صحتها : الموجود ، كما كتبها الناشر نفسه فى النص ص ١٠٨ س ١٩ ب) بالقوة يمكن ألا يفعل » وهو فى ا (أى ترجمة الناشر العربى) : «فإن مافيه القوة ليس من الضرورى أن يفعل » ، وهو الصحيح والأول خطأ فى الترجمة » — هذا ما كتبه الناشر العربى ، و إنا لنعجب من قوله إن الترجمة القديمة أخطأت هنا مع أن المعنى واحد تماماً فى كلتا الترجمتين !

أما الملاحظة رقم ٥ فتعود إلى سوء الترقيم عند الناشر العربى كما أشرنا إلى هذا فى الهامش رقم ٢ ص ٤ ، مما أدى به إلى افتراض معانٍ غريبة ، مع أن النص العربى القديم فى غاية الوضوح وينطبق تمام الانطباق على النص اليونانى الأصيل .

والملاحظة رقم ٦ شأنها شأن الملاحظة رقم ٤ ، بل هى أكثر غرابة لأن الفارق بين

الترجمتين ناشىء عن عدم دقة ترجمة الناشر العربى فى ترجمته حتى عن الترجمة الإنجليزية ، فقد ترجمها رص هكذا فى نشرته (جـ٢ ص ٣٦٩ تحت سطر ٢٥ ص ١٠٧١ ب من نص أرسطو ، أكسفورد سنة ١٩٢٤ Aristotle's Metaphysics, a revised text with introduction and Commentary by W. D. Ross, Oxford, 1924): "nothing that is need be" وهى ترجمة حرفية دقيقة للنص الأصلى اليونانى وتتفق تماماً أيضاً مع النص العربى القديم .

وتكفى هذه الأمثلة شواهدَ على قيمة ملاحظات الناشر ، فضلا عما فى إيراد النص العربى القديم فى هذه الملاحظات من تشويه وعدم تدقيق مثل ما ورد فى الملاحظة ٨ على الفصل السادس :

قوله « صناعة الخشب » ، مع أنها فى النص الذى نشره هو « صناعة النجارة » (راجع ص ١١٠ س٥ من نشرته) ، أوفى رقم ١٠ : «وانكساغورس يفترض ... » وهى فى النص الذى نشره «يفرض» . أوفى الملاحظة رقم ٢ : « وأكثر من ذلك يوجد » ، وهى فى ترجمته هو «ما يوجد» — إلى آخر كل هذه الألوان من عدم التدقيق فى النقل . فأكثر ملاحظات الناشر إنما ترجع إلى عدم مراجعته للنص اليونانى الأصلى ، فلو كان تيسر له مراجعته لتبين له أن الترجمة العربية القديمة هى أجود حتى من الترجمات الحديثة الأوربية نفسها ، لأنها أقرب إلى النص وأدق فى التعبير ، أما هذه الترجمات الحديثة — وبخاصة الترجمة الإنجليزية لمجموع مؤلفات أرسطو وهى التى نشرت تحت إشراف و . د . رص W. D. Ross ، فإنها موسعة فى كثير من المواضع ولا تساير النص بحروفه ، ولهذا لا يجوز الاعتماد عليها مطلقاً فى تحقيق النصوص الأرسطية بالنسبة إلى من لا يعرفون اليونانية — نقول إن بعض الترجمات الحديثة تتوسع فى النص طلباً للإيضاح وابتغاء تأويله . وكان الأحرى بالمترجمين المحدثين أن يدعوا النص كما هو ويفسروه فى الهوامش كما يشاؤون ؛ ومن هنا فنحن نعلن إعجابنا بتلك السُّنَّة الحميدة التى جرى عليها أسلافنا من المترجمين العرب . والترجمة القديمة التى بين أيدينا هى أوضح شاهد على ما نقول . ولذا فإن الجمهرة الكبرى من ملاحظات الناشر السابق لا تقوم على أساس إذا راعينا النص الأصلى اليونانى : فإيجاز الترجمة العربية القديمة راجع — كما هو واجب — إلى النص اليونانى نفسه الذى حملت الأمانةُ المترجمَ على أن يترجمه كما هو

بلا تأويل ، تاركا للقارئ أن يفهمه كما يذهب إليه عقله . ولسنا بحاجة إذن إلى متابعة الناشر السابق فى بقية ملاحظاته ، فحكمها غالباً حكم ما أوردناه رداً عليها .

والمسألة الثانية التى تعرض لها الناشر السابق هى مسألة صاحب الترجمة . وكلامه هاهنا لايقل إثارة للعجب عنه فى المسألة الأولى — فقد اكتفى بأن نقل عن ابن النديم والقفطى ما يتصل بمقالة اللام بتفسير الإسكندر وتفسير ثامسطيوس . ولسنا هنا بإزاء ترجمة لهذين التفسيرين أحدهما أو كليهما حتى يكتفى بنقل ما يتصل بهما وحدهما دون ترجمة النص نفسه . إنما نحن بإزاء ترجمة النص وحده دون تفسير أحد . ونحن نجد فيما يتصل بترجمة النص ما يلى فى ابن النديم :

« الكلام على كتاب الحروف ، ويعرف « بالإلٰهيات » : ترتيب هذا الكتاب على ترتيب حروف اليونانيين ، وأوله الألف الصغرى ، ونقلها إسحق . والموجود منه إلى حرف مو ، ونقل هذا الحرف أبو زكرياء يحيى بن عَدِيّ . وقد يوجد حرف نو باليونانية بتفسير الإسكندر . وهذه الحروف نقلها اسطاث للكندى ، وله خبر فى ذلك . ونقل أبو بشر متى مقالة اللام بتفسير الإسكندر — وهى الحادية عشرة من الحروف — إلى العربى . ونقل حنين بن اسحق هذه المقالة إلى السريانى . وفسر ثامسطيوس لمقالة اللام ؛ ونقلها أبو بشر متى بتفسير ثامسطيوس ؛ وقد نقلها شملى . ونقل اسحق بن حنين عدة مقالات . وفسر سوريانوس لمقالة الباء ، وخرجت عربى (كذا !) ، رأيتها مكتوبة بخط يحيى بن عدى فى فهرست كُتُبه » (« الفهرست » لابن النديم ، نشرة فلوجل ص ٢٥١ ؛ طبع مصر ص ٣٥٢ بلا تاريخ) .

وهذه الفقرة مليئة بالصعوبات : فهى غير منظمة ولا واضحة كما يقول اشتينشنيدر (المرجع السابق ، ص ٦٦ § ٣٥) . وأول هذه الصعوبات مايتصل بقوله : « ونقلها إسحٰق » ، فهل يقصد من الضمير فى « نقلها » أنه يعود إلى الحروف كلها أو إلى الألف الصغرى التى ذكرها قبل هذا مباشرة ؟ إذا أخذنا بما يرد فى القفطى لكان علينا أن نقول إن إسحٰق نقل الألف الصغرى وحدها دون بقية الحروف فى هذه العبارة الأولى . واشتينشنيدر يكتفى بوضع المشكلة على هذه الصورة .

ونستطيع أن نضيف إلى هذا أن ترجمة اسحق بن حنين لمقالة الألف الصغرى موجودة

حقاً ، وهى التى اعتمد عليها ابن رشـد فى شرحه لهذه المقالة ، وقد وردت فى نشرة الأب بويج لـكتاب « تفسير ما بعد الطبيعة لابن رشد[1] » (ص ٣ — ص ٥٤) إلى جانب ترجمة اسطاث (فى الهامش) . وليس فى هذه النشرة من ترجمات اسحق لهذا الـكتاب غير مقالة الألف الصغرى ، أما بقية المقالات فهى من ترجمة اسطاث . وهذه الواقعة قد تفيد فى ترجيح التفسير الأول وهو أن تكون إشارة ابن النديم فى قوله : « نقلها اسحق » مقصورة على الألف الصغرى ، دون أن يمنع ذلك من كون اسـحق قد ترجم بعد ذلك مقالات أخرى غيرها .

وابن النديم يذكر لنا فعلا بعد هذا أن اسحق قد نقل « عدة مقالات » ولـكن هاهنا صعوبة أشد تعقيداً من الأولى . فأوجست ملّر[2] يذهب إلى أن ابن النديم يقصد من هذا النقل أنه يتعلق بتفسير ثامسطيوس ، ما دام قد ذكر من قبل ترجمة إسحق للنص كله . ولـكن اشتينشنيدر يعترض عليه فى هذا بحق فيقول : « والواقع أن اسـحق ترجم تفسير اللام (لثامسطيوس) ؛ بيد أن هذه مقالة واحدة . فلعل الخبر الذى أورده « الفهرست» قد استُقى من مصدر آخر[3] » . وهنا أيضاً ينتهى اشتينشنيدر كما انتهى بالنسبة إلى الصعوبة الأولى دون أن يدلى بحكم . إنمـا يضيف إلى ما تقدم أنه فى مخطوطة ليدن لتفسير ابن رشد لـكتاب « ما بعد الطبيعة » قد وجد فرينكل Fraenkel بعض الأخبار المتناثرة غير المعـلوم مؤلفيها ، وفيها أن ابن زرعة ترجم المقالة الثانية عشرة وأن نظيف بن أمين قد ترجم المقالة الثالثة عشرة ؛ وكل ما فسره القاضى (أبو الوليد بن رشـد) هو عن ترجمة اسطاث فيما عدا مقالة الألف الصغرى ، فهى من ترجمة اسحق ؛ وآخر ما ترجمه اسطاث هو مقالة اللام ؛ أما الألف فمن ترجمة نظيف . ونظيف هذا — هكذا يتابع اشتينشنيدر روايته — هو من غير شك نظيف القس (حوالى سنة ٩٧٠ م = ٣٦٠ هـ) ، وقد حُرّف اسمه ، وقد افترضت أنه « بن يامين »

(١) « المـكتبة العربية الإسكلائية » ، السلسلة العربية ، جـ ٥ ق ٢ ؛ بيروت سنة ١٩٣٨
Averroès : Tafsīr Ma BA'D AT—TABI'AT, texte arabe inédit, établi par Maurice Bouyges, S. J.

(٢) « الفلاسـفة اليونان فى النقول العربية » لأوجست ملر ، ص ٢١ ، هله سـنة ١٨٧٣ :
August Müller : *Die griechischen Philosophen in der arabischen Ueberlieferung*, Halle.

(٣) موريس اشتينشنيدر : « التراجم العربية عن اليونانية » ، ص ٦٨ .

(بنيامين) فُحرِّف بسهولة جداً إلى « بن » أمين[1] ». ولكن ليس فى هذا ما يحل الصعوبة فى شىء . ولهذا لم يبق أمامنا إلا أن نفسر قول ابن النديم المذكور آنفا على أساس أن اسحق بن حنين قد ترجم عدة مقالات من كتاب « ما بعد الطبيعة » بخلاف مقالة الألف الصغرى . فهل من بينها مقالة اللام ؟

إذا رجعنا إلى ما يقوله ابن النديم وجدناه ينسب ترجمة مقالة اللام إلى : (١) اسطاث ؛ (٢) أبو بشر متى « بتفسيرثامسطيوس» ؛ (٣) شملى . أما اسطاث فلا شك فيه سواء فى نص ابن النديم وفيما نعرفه اليوم من نشرة بويج . أما أبو بشر متى فالنص يحتمل أن يكون أبو بشر ترجمها وترجم معها تفسير ثامسطيوس ، كما يمكن أن يحتمل أيضاً أنه ترجم تفسير ثامسطيوس لها فحسب ، دون النص ، لأن حرف « الباء » فى قوله « بتفسير » ليس واضحاً وضوحاً قاطعاً . كذلك فيما يتصل بشملى لا نجد الأمر واضحاً : هل يقصد أنه ترجم النص ، أو ترجم تفسير ثامسطيوس وحده ؟ واشتينشنيدر يرى الرأى الأول وهو أنه ترجم النص وحده (المرجع المذكور ص ٦٧) . بيد أنه ليس فى نص ابن النديم ما يقطع بهذا أو بالآخر أو بهما معاً .

أما الناشر السابق فيرجح أن يكون ناقل مقالتنا هذه هو أبا بشر (لا : بشر ، كما كتب هو فى غير تدقيق) متى بن يونس ، ولديه سببان لهذا الترجيح : « الأول : عظم الشبه بين أسلوب ناقل المقالة وأسلوب ناقل شرح ثامسطيوس عليها ، وأن الترجمة العربية للشرح تبتدئ حيث تبتدئ الترجمة العربية للنص ، وقد ذكر ابن النديم والقفطى أن بشراً (اقرأ : أبا بشر) قد نقل الاثنين إلى العربية . فالمترجح عندنا إذن أن الترجمة التى بين أيدينا وترجمة تفسير ثامسطيوس التى أشرنا إليها هى لشخص واحد وهو بشر (اقرأ : أبو بشر) . السبب الثانى : أن بشر (اقرأ : أبا بشر) بن متى لم يكن من النقلة الذين التزموا حرفية الترجمة ؛ وهذا بلاشك ظاهر فى أكثر أجزاء المقالة . وربما نقلها بشر (اقرأ : أبو بشر) لا عن الأصل اليونانى مباشرة ، بل عن نقل سريانى هو نقل حنين بن اسحق الذى ذكره ابن النديم » (ص ٩١) .

(١) راجع فما يتصل به : القفطى : « أخبار الحكماء » ، ص ٢٢١ طبع مصر سنة ١٣٢٦ هـ = ١٩٠٨ م ؛ ثم كتابنا « التراث اليونانى فى الحضارة الإسلامية » ، ص ٩٢ .

وهذه الترجيحات كلهابدون مرجِّح . فدليله الأول هوأنشرح ثامسطيوس (وهو الذى نشرناه بعد ص ١٢ — ص ٣٣) هو من ترجمة أبى بشر ، وهو يشبه فى أسلوبه أسلوب مقالتنا هذه . لـكن من قال إن شرح ثامسطيوس هو من ترجمة أبى بشر ؟ لقد كان عليه أن يثبت هذا أولا . أما وقد افترضه افتراضاً دون تعليل فدليلـه غير قائم . أما قوله : « إن الترجمة العربية للشرح تبتدئ حيث تبتدئ الترجمـة العربية للنص » ، فليس فيه أدنى دليل أو شبهة دليل على أن متى هو الذى ترجم كليهما . ودليله الثانى وهو أن متى « لم يكن من النقلة الذين التزموا حرفية الترجمة » ، دليل غريب لا يقوم على أساس . فمتَّى كان على العكس من هذا من أحرص الناس على حرفية الترجمة ، وهذا هو بعض السبب فى فساد عبارته العربية وعدم وضوحها بدرجة كافية ، كما هو مشاهد فى ترجمته لـكتاب «الشعر» . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الترجمة القديمة التى نحن بصددها ترجمة دقيقة جميلة الأسلوب بحيث لو قورنت بترجمة مَتَّى لـكتاب «الشعر» لتبين فى الحال أنها لا يمكن أن تكون لنفس الشخص . ولهذا فإن إجابة الناشر السابق هنا بمسألة الأسلوب هى حجة ضده من غير شك . ولهذا أيضاً فإننا نستبعد نهائيا — لهذه الأسباب الأسلوبية كذلك — أن يكون المترجم هو أبا بشر متى .

أما أن يكون شملى قد نقلها فليس لدينا أى دليل يرجح هذا ، فإن شملى شخصية مجهولة تماماً فى تاريخ الترجمة .

ولهذا لم يبق غير إسحق بن حنين — إلا أن تكون ترجمـة اسطاث ؛ وليس لنا بعدُ دليل عليه لأن نشرة بويج لم تصل بعد إلى مقالة اللام — ؛ ومن هنا رأينا منذ اللحظة الأولى أن هذه الترجمة لا بد أن تكون من عمل إسحق ، كما رأينـا كذلك أن ترجمـة تفسير ثامسطيوس هى أيضاً من عمل إسحق . ولبيان هذا لا بد من الانتقال إلى النص الثانى من نصوصنا المنشورة هنا وهو :

— ٢ —

« من شرح ثامسطيوس لحرف اللام »

وهذا النص أيضاً مأخوذ عن المخطوطة ٦ م (حكمة وفلسفة بدار الـكتب المصرية) ؛

ويبدأ الشرح من الفصل السادس ، شأنه شأن الترجمة الآنفة الذكر . ويجب أن يُكمَل بالنص الآخر الذى أوردناه ملحقاً (من ص ٣٢٩ — ص ٣٣٣) وهو يشتمل على شرح الفصل الأول وشطر من الثانى . أما هذا النص الثانى فمعلوم مترجمه لأنه منصوص عليه صراحة فى المخطوطة هكذا : « مقالة اللام » شرح ثامسطيوس ترجمة اسحق بن حنين » ، هذا من ناحية ؛ ومن ناحية أخرى نجده يتفق تمام الاتفاق مع الترجمتين العبرية واللاتينية اللتين نشرهما صموئيل لانداور[1] ، وقد ورد فى نسخة ابن طبون العبرية أن الترجمة العربية من عمل إسحق بن حنين وقد أصلحها ثابت بن قرة . فلا صعوبة فى هذه النسبة ، وإنما الشىء الذى يؤسف له حقا هو أن هذا النص ناقص فى مخطوطتنا (الظاهرية برقم ٤٨٧١ عام) ، ولو كان كاملا لأعفانا من كثير من المناقشات هنا .

أما النص الآخر ، وهو المأخوذ عن المخطوطة ٦ م ، فأمره عسير . إذ يلاحظ عليه أولَ ما يلاحظ أنه مختصر إذا ما قورن بالترجمة اللاتينية أو العبرية المأخوذة عنها . فبينما النص المأخوذ عن مخطوط الظاهرية يوافق هاتين الترجمتين إلى حد كبير مما جعل فى وسعنا الاستعانة بهما فى تحقيق النص ، نرى هذا النص موجزاً لا يسايرهما فى حروفها ، وإن سايرهما فى عباراتها الرئيسية . ولهذا فليس أمامنا إلا أن نقول إنه تلخيص أو ترجمة ملخصة . ونرجح أن يكون تلخيصاً عن ترجمة تفصيلية كما هو شأن بقية الرسائل الأرسطية الواردة فى هذا المخطوط ، ٦ م . فالقطعة المأخوذة من حرف الألف الصغرى هى تلخيص أو مقتطفات من ترجمة إسحق بن حنين الموجودة فى « تفسير ما بعد الطبيعة لابن رشد» (نشرة بويج ج ١ ص ٣ — ص ٤١ ؛ بيروت سنة ١٩٣٨) كما سنبين هذا بعد بالتفصيل (راجع بعدُ) ؛ كذلك وجدنا أن ترجمة الفصل السادس إلى العاشر من مقالة اللام فيه نقص كثير فى مواضع عدة . ومن دراستنا للمواضع الناقصة فى هذه الترجمة الأخيرة نشاهد أن المناقص ترجع : إما إلى ذكر الشواهد أو إلى الدخول فى تفاصيل (راجع النقص المشار إليه فى ص ٨ أى من ١٠٧٣ ب ٧ إلى ١٠٧٤ ا ٣٠) عسيرة الفهم ، أو إلى استطرادات (مثل النقص المشار إليه فى ص ٩ أى من ١٠٧٤ ب إلى ١٠٧٤ ب ١٤) . والحال كذلك أيضاً بالنسبة

(١) Themistii : *In Aristotelis Metaphysicorum Librum* Λ *Paraphrasis*, Hebraice et Latine, edidit Samuel Landauer, Berolini, MCMIII.

إلى القطعة المأخوذة عن الألف الصغرى : فإن الحذف فيها يرجع إلى هذه العوامل . وهذا يدل على أن الناسخ أو من أشار عليه به (والأرجح أنه الناسخ نفسه ، بدليل قوله : عَلَّقها لنفسه ...) هو الذى أجرى هذه التلخيصات فى صلب الترجمات التى نقل عنها ، وأنه هو المسؤول وحده عنها ، لا النصوص الأصلية المنقولة عنها هى أو من نقلها من أوائل المترجمين .

لهذا نرى أن النص المأخوذ عن المخطوطة ٦ م نص مختصر لشرح ثامسطيوس لمقالة اللام ، وأن الذى أجرى فيه هذا الإيجاز الناسخُ أو أحد الكتاب ، وليس المترجم الأصلى .

كما أننا إذا قارنا النصين من شرح ثامسطيوس وجدناهما بلغة واحدة فى مصطلحاتها ، و بأسلوب واحد يمتاز بالعذوبة والوضوح وفصاحة البيان ، وهى خصائص يمتاز بها أسلوب إسحق بن حنين فى الترجمة . قال عنه ابن النديم : « وكان فصيحاً بالعربية ، يزيد على أبيه فى ذلك » (« الفهرست » ، ص ٤١٥ طبع مصر بدون تاريخ) ، وهو ما يدعونا إلى القطع بأن هذه الترجمة لا يمكن أن تكون من عمل أبى بشر متى بن يونس ، لأن ترجمة هذا ذات أسلوب ردىء فى العربية ، تغلب عليه العجمة حتى لا يكاد يبين . ومن ذا الذى يقرأ هذه الترجمة المشرقة التى بين أيدينا و يستطيع أن يعزوها إلى صاحب ترجمة كتاب « الشعر » ، تلك الترجمة الركيكة الفجة التى لا تكاد تُبين إلا بعد عناء شديد !

ونلخص هذا كله فنقول إنه تقرر لدينا :

أولا : أن ترجمة فصول مقالة اللام وترجمة شرح ثامسطيوس كلتيهما من عمل إسحق ابن حنين ، فضلاً عما هو ثابت قطعاً من أن القطعة من الألف الصغرى الواردة فى نفس المخطوطة هى من عمل إسحق بن حنين كما يتبين من مقارنتها بالترجمة الواردة فى نشرة بو يج « لتفسير ما بعد الطبيعة » لابن رشد وهى منصوص على أنها لاسحق بن حنين ؛

ثانيا : أن النص المأخوذ عن ٦ م من شرح ثامسطيوس هو نص موجز أوجزه الكاتب أو الناسخ ، لا المترجم الأصلى ، كما فعل بالنسبة إلى ترجمة فصول مقالة اللام وترجمة مقالة الألف الصغرى .

هذا فيما يتصل بالمترجم العربى . أما اسم الكتاب فهو أحياناً « شرح » ثامسطيوس كما فى مخطوطتينا ، وأحياناً أخرى « تفسير » ثامسطيوس كما فى « الفهرست » لابن النديم

والقفطى ؛ أما ابن اسـينا فينعته بأنه « تلخيص » ، وفى إثره جرى ابن رشـد فى مقدمته لشرح هذه المقالة .

أما الذين أشاروا إلى هذا الشرح عند العرب فهم :

١ — الفارابى فى رسالة : «الإبانة عن غرض أرسطوطاليس فى كتاب ما بعد الطبيعة» قال : « ثم لا يوجد للقدماء كلام فى شرح هذا الـكتاب («مابعد الطبيعة») على وجهه كما هو لسائر الـكتب (أى كتب أرسطو) ، بل إنـ وُجد فلمقالة اللام للإسكندر — غير تام ؛ ولثامسطيوس — تاماً .

« وأما المقلات الاخَر فإما لم تشرح ، وإما لم تَبْقَ إلى زماننا . على أنه قد يُظن إذا نُظِر فى كتب المتأخرين من المشائين أن الإسكندر كان قد فسر الـكتاب على التمام[1] » .

ومن هذا النص يتبين أن شرح ثامسطيوس كان موجوداً فى زمان الفارابى تاماً ، ومن الواضح أنه كان منقولاً إلى العربية ، وإذا كان كذلك فإشارته إما أن تكون لترجمة إسحق ابن حنين أو لترجمة أبى بشر متى ، فالأول متقدم عليه (توفى اسحق سنة ٢٩٨ هـ = ٩١٠ م أو سنة ٢٩٩ هـ) والثانى عصريُّه (توفى أبو بشر متى سنة ٣٢٨ هـ — سنة ٩٤٠ م ، والفارابى توفى سنة ٣٣٩ هـ — ٩٥٠ م) . ونلفت نظر القارئ إلى قوله إن شرح الإسكندر الأفروديسى كان غير تام ، وهو أمر لم يشر إليه ابن النديم فى كلامه عن شرح الإسكندر لمقالة اللام .

٢ — جابر بن حيان أو أصحاب الـكتب المنسوبة إليه ، فقد جاء فى كتاب « البحث » المنسوب إلى جابر ذكره فى موضعين : (ا) «وأما < ثا > مسطيوس فإنه يوبخ الفلاسفة فى رسالته التى شرح فيهـا اللام (فى المخطوطة : الام) من كتاب أرسطوطاليس فيما بعد الطبيعة ، ويقول ما لا تجاسر القوم على قوله (ص : قولهم) فى الجوهر الأول إنه موضوع ذاته ، وكما نقول إن الجوهر موضوع . وهذا الـكلام قد طال تفسيرنا له ، وليس بنـا حاجة إليه فى هذا الموضع . » (ورقة ١٤٨ ا) ؛ (ب) « فأقول إن المحرك الأول لـما كان شاملاً لهذا العالم كله ، وكما يقال إنه فلك الأفلاك التاسع ، أو كما قال أرسطوطاليس إن ذات هذا الجوهر العظيم صورة مجردة من المواد كلها ... أو كما قال ثامسطيوس فى تفسيره لمقـالة اللام

---

(١) « مجموع رسائل الفارابى » ، ص ٤٠ . طبع مصر سنة ١٣٢٥ هـ — ١٩٠٧ م .

(ص : إلام) من كتاب أرسطوطاليس فيما بعد الطبيعة إنه نور مبثوث وراء العالم ، وإنه الخير كله والحسن كله ، وأمثال ذلك . فليت شعرى أى هذه الآراء تُختار ! » (ورقة ١٥٥)[1] . ولعل ما يشير إليه فى (ا) هو ما ورد بعدُ ص ١٧ فيما يتصل بكون المبدأ الأول عقلاً ومعقولاً ، وكذلك إلى ما يرد ص ٢٠ من أنه يعقل ذاته ، فهو إذاً موضوع ذاته . أما ما يشير إليه فى (ب) فهو ما سيرد بعدُ ص ١٨ . لكن الإشارة فى كلتا الحالتين لا نجدها بحروفها وألفاظها فى هذه المواضع ، وإنما بمعانيها . فأغلب الظن إذاً أن تكون إشارته إلى المعنى ، لا إلى النص الحرفى ، خصوصاً وهو بمعرض حديث عام .

٣ — ابن سينا : أشار إلى شرح ثامسطيوس فى « الشفاء » وفى « النجاة » إشارات عامة ؛ أما الإشارة الصريحة فهى التى ترد بعدُ فى شرحه « على كتاب حرف اللام » (ص ٢٦) حين قال : « ومما يحسن ثامسطيوس فيه أنه يصرح بأن المبدأ الأول يعقل ذاته ، ثم من ذاته يعقل كل شىء ، فهو يعقل العالم العقلى دفعة من غير حاجة إلى انتقال وتردد من معقول إلى (ص ٢٧) معقول ، وأنه ليس يعقل الأشياء على أنها أمور خارجة عنه يعقلها منها كحالنا عند المحسوسات ، بل يعقلها فى ذاته : فإنه لا يجب أن يكون كونه عقلاً بسبب وجود الأشياء المعقولة حتى يكون وجودها جَعَله عقلاً ؛ بل الأمر بالعكس . ويقول : إن كان للأول شىء يُكمِله ، فليس بذلك الشرفُ ، سواء كان معقوله واحداً أو كثيراً . » وابن سينا يشير هنا إلى ما سيرد بعدُ ص ٢٠ فى شرح ثامسطيوس . كما أنه أشار مرة أخرى إلى شرح ثامسطيوس فى شرحه هذا كما سيرد بعدُ ص ٣١ التى يشار فيها إلى شرح ثامسطيوس الوارد هنا ص ٢١ .

ومن المعروف أن ابن سينا اعتمد كثيراً أو كل الاعتماد على شروح ثامسطيوس خاصة . وفى هذا يقول الشهرستانى : « ونحن اخترنا فى نقل مذهبه (الكلام عن أرسطو) شرح ثامسطيوس الذى عليه اعتمد مُقَدَّم المتأخرين ورئيسهم أبو على بن سينا » (الشهرستانى : «الملل والنحل» بهامش «الفصل فى الملل والأهواء والنحل » لابن حزم ، حـ ٣ ص ١٠٤ — ص ١٠٥ بالهامش ، مصر سنة ١٣٤٧ هـ — ١٩٢٨ م) .

---

(١) راجع باول كراوس : « جابر بن حيان » جـ ٢ ص ٣٢٣ وتعليق ٨ ، القاهرة سنة ١٩٤٢ . Paul Kraus : *Jâbir ibn Hayyân*, Le Caire, 1942

٤ — وهذا يقودنا إلى الشهرستانى الذى ينقل كثيراً عن شروح ثامسطيوس فى عرضه لمذهب أرسطو كما قال فى النص السالف . وقد ذكر خاصة مقالة اللام فى عدة مواضع هى : (ا) « وقال (أى أرسطو ، تبعاً لشرح ثامسطيوس فى غالب الظن) فى كتاب « أثولوجيا» من حرف اللام : إن الجوهر يقال على ثلاث أضرب : اثنان طبيعيان ، وواحد غير متحرك . قال : إنا وجدنا المتحركات على أثر اختلاف جهاتها وأوضاعها ، ولا بد لكل متحرك من محرِّك . فإما أن المحرك يكون متحركاً فيتسلسل القول ولا ينحصر ؛ وإلا فيستند إلى محرك غير متحرك . ولا يجوز أن يكون فيه شىء ما بالقوة : فإنه يحتاج إلى شىء آخر يخرجه من القوة إلى الفعل . فالفعلُ إذاً أقدمُ على ما بالقوة . وكلٌّ جائزٍ وجودُه ففى طبيعته معنى ما بالقوة ، وهو الإمكان والجواز ؛ فيحتاج إلى واجب به يجب . وكذلك كل متحرك فيحتاج إلى محرك . فواجبُ الوجودِ بذاته ذاتٌ وجودُها غير مستفادٍ من وجود غيره ؛ وكل موجود فوجوده مستفادٌ عنه بالفعل ، وجائزُ الوجودِ له فى نفسه وذاته الإمكانُ . وذلك إذا أخذته بشرط علته فله الوجوب ، و إذا أخذته بشرط لاعلته < فله > الامتناع . » (ب) « المسألة الثانية : فى أن واجب الوجود واحد (فى المطبوع : واحدا) : أخذ أرسطوطاليس يوضح أن المبدأ الأول واحد من حيث أن العالم واحد ، و يقول إن الكثرة بعد الاتفاق فى الحد ليست هى كثرة العنصر . وأما ما هو بالآنية الأولى فليس له عنصرٌ تمامٍ قائمٌ بالفعل ، لا يخالط القوة . فإذاً المحرك الأول واحد بالكلمة والعدد ، أى الاسم والذات . قال : فمحرك العالم واحد . — هذا نقل ثامسطيوس » . و(ا) تشير إلى ص ١٢ بعدُ ؛ و(ب) تشير إلى ص ١٩ س ١٠ وما يليه .

وهذان الموضعان (خصوصاً الثانى) هما اللذان أشار فيهما صراحة إلى شرح ثامسطيوس . أما المواضع الأخرى وهى ما يتلو الكلام السابق مباشرة حتى ص ١١٥ س ٣ هامش ؛ فهى مأخوذة عن مقالة اللام ولعل ذلك عن شرح ثامسطيوس كذلك كما يفهم من عبارته الاستهلالية لكل مقاله عن أرسطو . فلتراجع فى مواضعها ، ولا حاجة إلى إيرادها هنا . ومن السهل أن يستخلص منها شرح ثامسطيوس على نحو ملخَّص إجمالى .

ثم نرى الشهرستانى يشير فى موضع آخر إلى شرح ثامسطيوس هذا لمقالة اللام ، وذلك

فى الفقرة التى عقدها لثامسطيوس ، فقال : « قال ثامسطيوس : قال أرسطوطاليس فى مقالة اللام : إن الطبيعة تفعل ما تفعل من الحكمة والصواب ، وإن لم تكن حيواناً إلا أنها أُلهمَت من سبب هو أكرم منها وأبهى (فى المطبوع : أوهى) . ألا (فى المطبوع : إلى) إن السبب هو الله . وقال أيضاً (أى ثامسطيوس فى الشرح المذكور ، أو لعل الإشارة إلى أقوال لثامسطيوس عامة) إن الطبيعة طبيعتان : طبيعة مستعلية على الكون والفساد بكلياتها وجزئياتها — يعنى الفلك والنيِّرات — ، وطبيعة يلحق جزئياتها الكونُ والفساد ، لا كلياتها — يريد بالجزئيات الأشخاص ، وبالكليات الاستقصات » (الشهرستانى : « الملل والنحل » جـ ٤ ص ١٤ بالهامش ، الطبعة المذكورة) . والإشارة هنا إلى الفصل الثالث من مقالة اللام ، وشرح ثامسطيوس له مفقود فى نشرتنا هذه ، ولهذا نحيل إلى الترجمة اللاتينية فنقول إن الاشارة إلى ص ٩ س ٣١ وما يليه من نشرة لانداور المذكورة آنفاً .

٥ — ابن رشد : اقتبس منه مراراً فى شرحه على نفس المقالة فى كتابه « تفسير ما بعد الطبيعة » ، ولكنه نقده فى كل موضع وحرص على متابعة هذا النقد حرصاً بالغاً . ونكتفى بهذا القدر إلى أن ينشر الجزء الثالث من نشرة بويج « لتفسير ما بعد الطبيعة » لابن رشد .

وتلك هى الإشارات والنقول غير المباشرة لشرح ثامسطيوس لمقالة اللام فى الكتب العربية ؛ بيد أننا لم نستطع الانتفاع من هذه النقول فى تحرير النص ، لأنها ليست نقولاً بالمعنى الحقيقى ، بل هى بالأحرى إشارات عامة أو اقتباسات موجزة غير مطردة . ولهذا فالإشارة هنا إليها لم تكن من أجل ما يعرف بالمنقول غير المباشر tradition indirecte ، وإنما لبيان تاريخ هذا الشرح فى العالم العربى بطريقة إجمالية ، حتى ننتفع بها فى « الجزء الثانى » من كتابنا هذا ، وهو الخاص بدراسة صورة أرسطو فى الفكر العربى .

أما عن صحة نسبة الشرح إلى ثامسطيوس فإنها ليست موضع شك . فعلى الرغم من أن أصله اليونانى مفقود ، فإنه لا تزال ثمت اقتباسات يونانية منه توجد فى الحواشى على أرسطو ص ٧٩٨ — ص ٨١٣ من نشرة برندس Brandis ، فلا حاجة بعد إلى فضل بيان . بل ننتقل إلى بيان قيمته الموضوعية فنقول إن شروح ثامسطيوس على أرسطو[1] تمتاز

(١) راجع بيانها فى « دائرة معارف علوم الأوائل » ، النشرة الجديدة ، المجلد الخامس تحت اسم =

بالوضوح والبساطة ، وهى بالأحرى عروضاً موسعة paraphrases أكثر منها شروحاً بالمعنى الحقيقى ، ومن هنا كانت ضآلة قيمتها وسعة انتشارها وشهرتها فى وقت واحد معاً . واعتماده فيها خصوصاً على الشروح الأقدم التى يذكر هو من بينها شروح أندرونيقوس الرودسى والإسكندر الأفروديسى وفورفوريوس الصورى .

ولقد كان لها أثرها الواضح . فهى التى دفعت بسلوس Psellos العالم اليونانى (المتوفى سنة ١١١٠ ؟) وسوفوريناس Saphonias إلى القيام بعمل تفسيرات من هذا الطراز . كما أن يوحنا أو يحيى النحوى انتفع بها كثيراً . وبإرشادها هى وشروح الإسكندر الأفروديسى أحال المشاؤون العرب التفرقة الأرسطية البسيطة من العقل الفعال والعقل المنفعل إلى نظام معقد من عمليات الصدور للعقول وتطورها من العقل بالقوة إلى العقل المستفاد . ثم كان لها أثرها كذلك من بعد العرب وعلى آثارهم فى الفكر اليهودى . فنرى شارحَين على « دلالة الحائرين » لموسى بن ميمون يقتبسان من شرح ثامسطيوس هذا على مقالة اللام ، وهما : شمتوب[1] بن بلقيرة ، ويوسف كاسپي[2] . ثم كان لها بعد هذا أثرها الضخم فى الفكر الاسكلائى فى الغرب بعد ترجمتها من العبرية إلى اللاتينية .

— ٣ —

« شرح كتاب حرف اللام للشيخ الرئيس ابن سينا »

وهذا أيضا عن المخطوطة ٦ م ؛ وله مخطوط آخر فى دار الكتب بالخزانة التيمورية رقم ٨٦ حكمة (تيمورية) . ولكن هذا المخطوط الثانى أحدث جداً ومشحون بالأخطاء بحيث لم تكن له أدنى فائدة فى مراجعته مع المخطوطة ٦ م[3] ، ومن هنا اكتفينا فى الجهاز النقدى

= ثامسطيوس ، عمود ١٦٥٣ إلى ١٦٥٥ ، اشتوتجرت سنة ١٩٣٤

Pauly-Wissowa : *Real-Encyclopädie der Classischen Altertumswissenschaft*, Stuttgart

(١) Schemtob b. Palqera : *More ha-more*, Pressburg 1837, p. 85

(٢) phi Kaspi Commentaria hebr. in R. Mosis Maimonidis tractatum

Dalâlat al Hairin... ed. Salomo Werblumer, Francfurt a. M. 1818, p. 88

(٣) توجد عنها نسخة أخرى حديثة برقم ٢١٦ حكمة وفلسفة بدار الكتب ، وهى مأخوذة لحساب دار الكتب عن المخطوطة ٦ م ، ولا قيمة لها إذن ، فضلا عما وقع فيه الناسخ الحديث من أخطاء عديدة . كذلك توجد مخطوطة من نفس النوع برقم ٢١٥ حكمة وفلسفة بدار الكتب تفسير « أثولوجيا » لابن سينا ، ومخطوطة من نفس النوع برقم ٢١٥ ، حكمة وفلسفة بدار الكتب تفسير « كتاب النفس » . ولهذا رفضنا أن نعدها مخطوطات أصلية أو أن نحسب لها أى حساب .

بذكر الاختلاف فى صفحة واحدة ، بدلاً من تسويد الهوامش بما لا غناء فيه . فهذا هو المنهج الأسلم فى النشر .

وهذا الشرح كذلك يبدأ من الفصل السادس من مقالة اللام شأنه شأن النصين الأول والثانى . فهل أراد الناسخ أو الكاتب ألا يختار غير الابتداء من هذا الفصل دون الفصول السابقة الخمسة ، أو لم يوجد — بالنسبة إلى شرح ابن سينا — إلا هذا القسم ؟ إن لم نستطع القطع برأى نهائى ، فإننا مع ذلك نرجح مطمئنين أن ابن سينا قد شرح المقالة كلها ، وأن الناسخ هو الذى اختار ابتداء من الفصل السادس لحسب شأنه فى هذا شأنه فى بقية ما أخذه من نصوص وشروح لهذه المقالة .

وأول مسألة يثيرها شرح ابن سينا هذا مسألةُ كتاب «الإنصاف» . ففى المخطوطة ورد بصراحة : «ومن كتاب الإنصاف : شرح حرف كتاب اللام للشيخ الرئيس ابن سينا على ابن الحسين بن عبد الله » (ص ١٣٨ ب من المخطوطة ٦ م حكمة وفلسفة) . فلننظر الآن فى كتاب « الإنصاف » هذا .

قال البيهقى فى « تتمة صوان الحكمة » فى حديثه عن ابن سينا إنه وقعت الحرب بين العميد أبى سهل الحمدونى صاحب الرَّىّ من قِبَل السلطان محمود و بين علاء الدولة الذى كان ابن سينا فى خدمته ، فنهب « العميد أبو سهل الحمدونى مع جماعة من الأكراد أمتعةَ الشيخ وفيها كتبه ، ولم يؤخذ من كتاب « الإنصاف » إلا أجزاء .

« ثم ادعى عزيز الدين الفقاعى الزنجانى فى شهور سنة خمس وأربعين وخمسمائة أنه اشترى منه نسخة بأصفهان وحملها إلى مرو . والله أعلم » (نشرة كرد على ، دمشق سنة ١٩٤٦ ص ٦٧ — ص ٦٨) . ثم يروى ابن الأثير فى حوادث سنة ٤٢٥ أن أبا سهل الحمدونى لما استولى على أصبهان نهب خزائن علاء الدولة وكان أبو على ابن سينا فى خدمة علاء الدولة فأُخِذَت كتبه ، وحملت إلى غزنة ، فجعلت فى خزائن كتبها إلى أن أحرقها عساكر الحسين ابن الحسين الغورى . ويقول القفطى (ص ٢٧٧ طبع مصر سنة ١٣٢٦ ﻫ — ١٩٠٨ م) وهو يروى ما رواه أبو عبيد الجوزجانى تلميذ ابن سينا : « وفى اليوم الذى قدم فيه السلطان مسعود إلى أصفهان نَهَبَ عسكرُه رَحْلَ الشيخ وكان الكتاب (كتاب « الانصاف »)

فى جملته ، وما وُقِفَ له على أثر » . وابن أبى أصيبعة يقول : « كتاب « الإنصاف » : عشرون مجلدة ، شَرَحَ فيه جميع كتب أرسطوطاليس وأنصف فيه بين المشرقيين والمغربيين — ضاع فى نهب السلطان مسعود » (حـ ٢ ص ١٨ س ٢٥ – س ٢٧) .

تلك هى الروايات الرئيسية الواردة فى كتب التراجم عن كتاب « الإنصاف » هذا . وهى روايات متناقضة : فالقفطى وابن أبى أصيبعة يؤكدان أن الكتاب فقد نهائياً فى نهب السلطان مسعود ؛ والبيهقى يرى أن هذا النهب لم يتناول من كتاب «الإنصاف» إلا أجزاء ، ثم يروى دعوى عزيز الدين الفقاعى الزنجانى الذى زعم أنه اشترى من الكتاب نسخة بأصفهان وحملها إلى مَرو سنة ٥٤٥ ، أى بعد وفاة ابن سينا بمقدار ١٧ سنة . هذا إلى جانب الاختلاف بين هؤلاء الرواة فى بيان كيفية هذا النهب .

بيد أننا نعتقد أن بعضاً من هذا التناقض يمكن أن يحل عن طريق ماورد فى الرسائل التى نشرناها فى هذا الكتاب . فنى رسالة ابن سينا إلى أبى جعفر الكيا ، وهى التى تكوّن المدخل إلى كتاب « المباحثات » هنا ، يقول ابن سينا : « إنى كنت صنفتُ كتاباً سميته « كتاب الإنصاف » وقسّمت العلماء قسمين : مغربيين ومشرقيين ؛ وجعلت المشرقيين يعارضون المغربيين ، حتى إذا حَقَّ اللّدَدُ ، تقدمت بالإنصاف . وكان يشتمل هذا الكتاب على قريبٍ من ثمانية وعشرين ألف مسئلة . فأوضحتُ شَرَحَ المواضع المشكلة فى الفصوص (أى فى نصوص كتب أرسطو أو المشائين) إلى آخر « أثولوجيا » ، على ما فى « أثولوجيا » من المطعن . وتكلمت على سَهْو المفسرين ، وعملت ذلك فى مدة يسيرة ما لو حُرِّر لكان عشرين مجلدة . فذهب ذلك فى بعض الهزائم ، ولم يكن إلا نسخة التصنيف ، وكان النظر فيه وفى تلك الخصومات نزهة (أى بين المشرقيين وهم المشاؤون من أهل بغداد ، و بين المغربيين وهم الشراح الأرسطيون مثل الإسكندر وثامسطيوس ويحيى النحوى) . وأنا بعد فراغى من شىء أعمله أشتغل بإعادته وإن كان ظل الإعادة ثقيلا . لكن ذاك (أى « الإنصاف » فيما نظن) قد كان يشتمل على تلخيص ضعف البغدادية وتقصيرهم وجهلهم . والآن فليس يمكننى ذلك ، وليس لى مُهْلته ، ولكن أشتغل بمثل الإسكندر وثامسطيوس ويحيى النحوى وأمثالهم » (راجع بعدُ ص ١٢١ — ص ١٢٢) .

ومن هذا النص يتبين أولا : غرض ابن سينا فى هذا الكتاب وهو أن يأتى برأى المشرقيين و برأى المغربيين فى أمهات المسائل و يعارض الواحد بالآخر ، ثم يتقدم بالإنصاف بينهما . ومن أجل هذا قام يشرح النصوص — الأرسطية ، فيما يخيل إلينا — كلها إلى أن بلغ « أثولوجيا » ، و يدل على مواضع سهو المفسرين . وثانياً : أنه لم يحرر الكتاب ، إنما وضع مُسَوّداته ، وهذه ذهبت فى « بعض الهزائم » ، وهو يقصد بها نهب السلطان مسعود ابن السلطان محمود ، حينما غزا أصفهان سنة ٤٢٥ . وثالثاً : أنه لم يستطع إعادته كله على الأقل . فهل أعاد البعض منه ؟

أما المسألة الأولى فمتفق عليها بين الروايات التى تحدثت عن موضوع الكتاب ، إذ قال ابن أبى أصيبعة كما ذكرنا إن ابن سينا شرح فى هذا الكتاب « جميع كتب أرسطوطاليس وأنصف فيه بين المشرقيين والمغربيين » (حـ ٢ ص ١٨ س ٢٥ — س ٢٧) ويلوح أن ابن أصيبعة استقى هذا الخبر من تلك الرسالة التى أشرنا إليها .

كذلك تتفق الروايات فى المسألة الثانية وهى أن الكتاب كان لم يحرر منه إلا مسوداته ، وأن هذه ذهبت فى نهب السلطان مسعود . والجديد فيها قول البيهقى : « ولم يؤخذ من كتاب « الإنصاف » إلا أجزاء » (ص ٦٧ من الطبعة المذكورة) ، وظاهر النص معناه أن ما نُهِب من هذا الكتاب هو أجزاء دون أجزاء ، بدليل إيراده بعد هذا لدعوى عزيز الدين الفقاعى أنه اشترى منه نسخة (كاملة ؟) فى سنة ٥٤٥ فى أصفهان .

وتلك هى المسألة الثالثة الرئيسية ، ألا وهى : هل أعاد ابنُ سينا كتابته إن كان قد ضاع كله ؟ نرى فى رسالة أخرى نشرناها بعدُ (ص ٢٤٥) أن ابن سينا يقول فى رسالة إلى صديق تحزّن على ضياع « التنبيهات والإشارات » وسأله عن « المسائل المشرقية » : « وأما تحزُّنه على « ضياع التنبيهات والإشارات » فعندى أن هذا الكتاب توجد له نسخة محفوظة . وأما « المسائل الشرقية » فقد كتبتُ أعيانها ، بل كثيراً منها ، فى أجزائها لا يطلع عليها أحدٌ ، وأثبتُّ أشياء منها من « الحكمة العرشية » فى جُزَازات : فهذه هى التى ضاعت . إلا أنها لم تكن كبيرة الحجم ، و إن كانت كثيرة المعنى كلية جداً . و إعادتها أمرٌ سهل . بلى لـ كتابُ « الإنصاف » لا يمكن أن يكون إلا مبسوطاً ؛ وفى إعادته شُغُل . ثم مَنْ هذا

المُعيد ومَنْ هذا المتفرّغ عن الباطل للحق ، وعن الدنيا للآخرة ، وعن الفضول للفضل !! لقد أنشب القدرُ فيّ مخاليبَ الغِيَر ، فما أدرى كيف أتملّص ، وأتخلّص » ، إلى آخر ما قاله عن اضطراب أحواله بسبب مشاركته فى الأمور السياسية مما جعله ينسلخ عن العلم . وفى هذا النص كذلك ما يميل بنا إلى القول بأنه لم يُعِدِ الكتاب كله ، أعنى « الإنصاف » ، لأنه لم يَعُدْ له « مُهْلة » لإعادته ، وقد اضطربت أحواله بحيث لم يكن فى وسعه الانعكاف من جديد على مثل هـذا العمل الضخم . لهذا نرى أن دعوى عزيز الدين الفقاعى يجب أن تؤول على نحو آخر .

وهذا التأويل هو أن يقال إنه لم يقصد نسخةً كاملةً من « الإنصاف » ، بل أجزاء منه هى التى بقيت بعد النهب ، وهى التى قال عنها البيهقى : « ولم يؤخذ من كتاب الإنصاف إلا أجزاء » . ويتأيد هذا بقوله فى الرسالة السابقة : « وأما « المسائل الشرقية » فقد كتبتُ أعيانها بل كثيراً منها فى أجزائها لا يطلع عليها أحدٌ ، وأثبتُّ أشياء منها من « الحكمة العرشية » فى جُزَازات ، فهذه هى التى ضاعت ، . . . » . فقوله المسائل الشرقية يقصد به من غير شك كتاب « الإنصاف » ، بدليل قوله بعدُ : « بلى ! كتاب « الإنصاف » لا يمكن أن يكون إلا مبسوطاً » مع أنه لم يشر إليه من قبل بالاسم ، وهـذا يدل بوضوحٍ على أنه لما أشار إلى « المسائل الشرقية » قصد كتاب « الإنصاف » وقد تحزّن على ضياعه ذلك الصديق الذى يوجه إليه هذه الرسالة . ومعنى هذا النص إذاً أن كتاب « الإنصاف » لم يضع منه إلا الجزء الذى حرره وهو القسم منه الخاص بالحكمة العرشية . أما الباقى فلم يضع . وهذا الباقى هو الأجزاء الباقية التى أشار إليها البيهقى . وهذا من شأنه أيضاً أن يفسر قوله فى الرسالة إلى الكيا : « وأنا بعد فراغى من شىء أشتغلُ بإعاداته ، وإن كان ظل الإعادة ثقيلاً . لكن ذاك (أى الذى كان علىّ إعادته) كان يشتمل على تلخيص ضعف البغدادية وتقصيرهم وجهلهم » (ص ١٢١ — ص ١٢٢) . ومعنى هـذا أن الشىء الذى ضاع وهو الخاص بالحكمة العرشية هو ذلك القسم الذى كان يشتمل على تلخيص آراء البغداديين ونقدها . أما القسم الآخر ، وهو الذى بقى بعد هذا النهب ، فهو المتصل بشرح كتب أرسطو وبيان سهو المفسرين ؛ ففضل أن يشتغل « بمثل الإسكندر وثامسطيوس ويحيى النحوى وأمثالهم » (ص ١٢٢) على أن يشتغل بهؤلاء البغداديين

المشائين ، وهم المشرقيون . وقد ترك هـذا القسم دون أن يحرره تحريراً نهائياً ، وهو بعينه الذى بين أيدينا أجزاء منه هى التى نشرناها هنا : « من شرح مقالة اللام » ثم « شرح كتاب النفس » ثم شرح كتاب « أثولوجيا » .

وخلاصة رأينا إذن هو أن كتاب « الإنصاف » لابن سينا كان هذا قد كتب دساتيره ولم يحرر منه تحريراً نهائياً إلا القسم الخاص بالحكمة العرشيه ، وهذا القسم هو وحده الذى ضاع فى نهب السلطان مسعود سنة٤٢٥ ، ولم يجد ابن سينا من الفراغ أو النشاط مايدفعه إلى إعادة هـذا المفقود ، ولا إلى التحرير النهائى لما بقى من الكتاب ، أو إن كان قد حرر شيئاً فهو جزء قليـل لعله هو بعينه الباقى بين أيدينا . وأنه قد بقى إذن من كتاب « الإنصاف » أجزاء لعـل بعضها فى صورة محررة والآخر فى هيئة مسوّدات ، ونرجح أن يكون قد فعل هذا : أى حرر جزءاً ولم يحرر الباقى .

ويتأيد هـذا الرأى بطريقة حاسمة عن طريق ما أورده السهروردى المقتول (المتوفى سنة ٥٨٧ هـ = سنة ١١٩١ م) فى كتاب « المشارع والمطارحات » فقال : « ولا يكفيهم ما قد يعتذرون به ، وهو ما ذكره صاحب « الشفاء » < أبو على بن سينا > فى بقايا مُسَوَّدَة له تُسمَّى بـ « الإنصاف والانتصاف » أن وجود الحق الأول لا يمكّن المعلولات من تقـدّم الإمكان عليها[1] » . فى هذا النص الثمين ما يقطع رأينا هذا وهو أن كتاب « الإنصاف » ظل مُسَوَّدة أودساتير ، وأنه بقيت منه بقية . وإنّا لنأمل أن يُؤدى نشر نصوص أخرى إلى زيادة توكيد هذا الرأى ، إن كان لا يزال بعدُ فى حاجة إلى فضل تأييد .

وتلك إذن المسألة الأولى المتصلة بكتاب « الإنصاف » من حيث تاريخ وجوده . والمسألة الثانية هى ما إذا كانت النصوص الثلاثة التى عثرنا عليها فى مخطوطتنا هـذه هى من « الإنصاف » . وهى مسألة يسيرة الحل ، والجواب عنها بالإيجاب للأسباب التالية :

أولا : أنه ورد صراحة فى المخطوطة ٦ م فيما يتصـل بالنصين الأول والثانى وهما شرح

---

(١) « مجموعة فى الحكمة الإلهيـة من مصنفات شهاب الدين يحيي بن حبش السهروردى » ، عنى بتصحيحه هـ . كوربين H. Corbin ، المجلد الأول ، ص ٣٦٠ ، استانبول ، مطبعة المعارف سنة ١٩٤٥ (رقم ١٦/١ من النشريات الإسلامية لجمعية المستشرقين الألمانية) .

« مقالة اللام » وشرح « أثولوجيا » أنهما من « الإنصاف » (ص ١٣٨ ب ، و ص ١٤٦ ا من المخطوطة ٦ م) .

ثانيا : فيما يختص بالنص الثالث وهو « التعليقات على حواشى كتاب النفس » لا نجد ذكراً لكونه من « الإنصاف » فى مخطوطتنا هذه . ولكن هذا الصمت لا يمكن أن يؤخذ حُجَّة على كونه من غير كتاب « الإنصاف » ، لأن لدينا أسباباً تدعو إلى عده من «الإنصاف» . وأولها يتصل بموضوعه : فنى هذا النص عرض لآراء المشرقيين وملاحظاتهم على كتاب « فى النفس » لأرسطاطاليس ، وفيه كذلك عرض لآراء ابن سينا وشروح له على مواضع متصلة من هذا الكتاب . ونحن نعلم مما أورده ابن سينا فى رسالته إلى الكيا أنه فى الإنصاف قَسَّم « العلماء قسمين : مغربيين ومشرقيين . وجعلتُ (أى أنا : ابن سينا) المشرقيين يعارضون المغربيين ، حتى إذا حقَّ اللَّدَدُ تقدمتُ بالإنصاف . وكان يشتمل هذا الكتاب على قريب من ثمانية وعشرين ألف مسألة . وأوضحتُ شَرْحَ المواضع المُشكلة فى النصوص إلى آخر « أثولوجيا » — على ما فى «أثولوجيا» من المطعن ؛ وتكلمتُ على سَهْو المفسِّرين » (راجع بعدُ ، ص ١٢١) . وهذا بعينه هو ما نجده فى هذا الشرح لكتاب « فى النفس » : فإنه فيه يضع آراء المشرقيين (ويقصد بهم المشائين المعاصرين له من أهل بغداد — وقد وضعنا خطاً تحت كلمة : « المشرقيين » أينما وردت لإبراز رأيهم) بإزاء آراء المغربيين (وهم شراح أرسطو الغربيون : مثل الإسكندروثامسطيوس ويحيى النحوى الخ) ويتقدم بالإنصاف بينهم . كذلك يخبرنا ابن أبى أصيبعة عن موضوع كتاب « الإنصاف » فيقول : « شَرَح فيه جميع كتب أرسطوطاليس ، وأنصف فيه بين المشرقيين والمغربيين » («عيون الأنباء فى طبقات الأطباء» ، ج ٢ ص ١٨ س ٢٥ — ٢٦ ، طبع ا . مُلّر) .

والسبب الثانى هو ماأورده ابن أبى أصيبعة أيضا فى كلامه عن مؤلفات ابن سينا فقال : « شرح كتاب النفس لأرسطوطاليس ، ويقال إنه من « الإنصاف » (الكتاب نفسه ، ج ٢ ص ٢٠ س ٦ — س ٧) . ولعل السر فى استخدامه العبارة : «ويقال إنه» — وهى التى تنطوى على شىء من التشكيك — هو أنه لمّا لم يطلع على الكتاب (هو أو من روى عنه أو نقل) فلا يستطيع أن يطلق القول فى صيغة التوكيد ، خصوصاً وقد قال من قبل : « ضاع (أى « الإنصاف ») فى نهب السلطان مسعود » (ج ٢ ص ١٨ س ٢٧) ، « وصنف

الشيخ كتاب «الإنصاف» ، واليومَ الذى قدم فيه السلطانُ مسعودٌ إلى أصفهان نَهَبَ عسكرُه رَحْلَ الشيخ ، وكان الكتاب فى جملته وما وُقِف له على أثر » (ج ٢ ص ٨ س ٢١ — س ٢٢) وهى عبارة نقلها ابن أبى أصيبعة عن القفطى .

لهذا نستطيع أن نؤكد مطمئنين أن النص الثالث وهو « التعليقات على حواشى كتاب النفس لأرسطاطاليس » هو أيضا من كتاب « الإنصاف » .

ثالثا : أن موضوع النصين الأول والثانى — شأنهما شأن النص الثالث — هو بعينه كما ورد فى بيان موضوع كتاب « الإنصاف » وفق ما ذكرناه منذ قليل . وعلى هذا فلا مِرْية فى أن هذه النصوص الثلاثة من كتاب « الإنصاف » .

أما مسألة : هل هو كل « بقايا» كتاب «الإنصاف» بعد ضياع ما ضاع منه ؟—فهذه مسألة لا سبيل إلى الخوض فيها ، لأن الوثائق التى لدينا حتى الآن لا تخبرنا بشيء عما بقى ولم يبق من هذا الكتاب ؛ ولعل مخطوطات جديدة أن تزيدنا وضوحا فى هذا الجانب .

والآن وقد حللنا هاتين المشكلتين الرئيسيتين الخاصتين بنقد المصدر فيما يتصل بكتاب «الإنصاف» ، فقد بقى علينا أن ننظر فى مسألة أخرى هى تلك المتصلة باسم الكتاب . فالوثائق كلها مجمعة على ذكر اسم «الإنصاف» لم تشذّ منها وثيقة واحدة . وإنما وجه الإشكال هو فى أن بعضها يذكره بهذا الاسم : « الإنصاف والانتصاف » ، ذكر هذا السهروردى فى الموضع المشار إليه آنفاً (ص٢٧) فقال : «بقايا مُسَوَّدة له تُسمَّى بـ «الإنصاف والانتصاف . . . » (« مجموعة فى الحكمة الإلهية » نشرة كوربان ص ٣٦٠ ، استانبول سنة ١٩٤٥) ، وهكذا ورد فى جميع المخطوطات لكتاب « المشارع والمطارحات » ما عدا مخطوطاً واحداً (مخطوط راغب برقم ١٤٨٠) فإنه يكتبه هذا : « الإنصاف والاىصاف (بدون نقط الحرفين : ىد فى « الانتصاف ») ، ولكن هذا يمكن إصلاحه بسهولة على أساس بقية النسخ ، لولا أننا نجد حاجى خليفة (ج ١ تحت رقم ١٣٧١ ص ٣٦٣ ، نشرة فليجل) يقول : « الإنصاف والاتصاف للشيخ الرئيس أبى على الحسين بن عبد الله بن سينا المتوفى سنة ٤٢٨ » — ومن هنا نتردد فى معرفة أى القراءتين أصحّ : « الانتصاف » ، أو « الاتصاف » ؟ لكن هذا التردد لا يلبث أن يزول فنقطع بصحة ما ورد فى « المشارع والمطارحات » من أنه

« الانتصاف » ، لا « الاتصاف » كما يرد فى نشرة فليجل لحاجى خليفة (« كشف الظنون ») ، وذلك لأنه لا معنى لقوله « الاتصاف » فى هـذا المعرض ، لأنه إنما يبحث فى « الإنصـاف » بين المغربيين والمشرقيين ، و « الانتصاف » للمغربيين من المشرقيين (أو العكس ؟) ؛ فلا معنى إذن لقوله « الاتصاف » ، والخطأ إذاً هو فى قراءة فليجل .

ولهذا فليست هنـا المشكلة الحقيقية ، وإنما هى فى هذا الاسم : هل هو « الإنصاف» فقط ، أو « الإنصاف والانتصاف » معاً ؟ وإذا كان لنا أن نرجح ، فالأرجح أن نقول إنه الثانى ، لأنه لا مبرر لإضافة هـذا الاسم الثانى : « الانتصاف » ، إذا لم يكن موجوداً فى الأصل . أما كون رسائل ابن سـينا وبقية المصادر (البيهقى ، القفطى ، ابن أبى أصيبعة) قد أغفلت ذكره بكامله ، فما كان ذلك إلا على سبيل الاختصار(١) .

وإذن فالاسم الحقيقى الكامل هو : « الإنصاف والانتصاف » .

أما معنى هذا الاسم فهو مِنْ : « أنصف الخصمين » أى : سوّى بينهما وعاملهما بالعدل ، وهو يريد أن يسـوّى هنا بين المغربيين والمشرقيين بذكر آرائهما ، ثم بيان من هو على الصواب ؛ أما « الانتصاف » فهو لفريق المغربيين الذى جار عليه فريق المشرقيين (أو العكس ؟) . وقد أشار نلينو من قبل إلى خطأ كارا دى فو فى قراءة كلمة « الإنصاف » على أنها : « الأنصاف » ، جمع نصف ، حتى ترجم اسمه بقوله : *Le Livre des Moitiés* ، وتساءل عن « هذا التقسيم الجغرافى » بين المشرقيين والمغربيين !(٢) وما من شك بعدُ فى وجاهة اعتراض نلينو وخطأ كارا دى فو(٣) .

أما الإشارات إلى كتاب « الإنصاف » عنـد الـكُتَّاب التالين فأهما ما أورده السهروردى المقتول فى « المشارع والمطارحات » فى الموضع الذى أشرنا إليه مراراً من قبل ،

---

(١) أما ما ورد بعـد (ص ٢٤٥ س ٦) باسم « المسائل الشرقية » فالواضح أنه مجرد اسم وصفى وليس الاسم القانونى (أعنى الموضوع فعلا) للـكتاب ، على سبيل بيان مضمونه أو موضوعه ، ولهذا ذكره باسمه القانونى من بعد فقال « الإنصاف » (س ٩) . ولهذا فلسنا نظن أن هاهنا مشكلة .

(٢) راجع مقال نلينو : « حكمة ابن سينا الشرقية ، أو الإشراقية ؟ » ، الذى ترجمناه فى كتابنا : « التراث اليونانى فى الحضارة الإسلامية » ص ٢٧٨ تعليق ١ ، القاهرة سنة ١٩٤٦ ط ٢ .

(٣) راجع رأى كارا دى فو هذا فى كتابه «ابن سينا» باريس سنة ١٩٠٠ ص ١٤٨ : Carra de Vaux: *Avicenne*, Paris 1900 .

ثم بما أورده محمد الديلمى فى كتابه « محبوب القلوب » (طبع حجر ، بمباى سنة ١٣١٧ هـ = سنة ١٨٩٩ م ، ص ١٢٠) فذكر أن ابن سينا مدح الإسكندر الأفروديسى . وقد رأى پاول كراوس[١] أن هذا يشير خصوصاً إلى كتاب « فى النفس » للاسكندر . بيد أننا إذا رجعنا إلى النص الذى نشرناه هنا وجدنا أن ابن سينا على العكس من هذا تماماً يأخذ على الإسكندر مآخذ فى الموضعين اللذين ورد فيهما ذكره (أنظر بعدُ ص ١٠١ س ١٧ ؛ ص ١٠٦ س ١) . ولهذا فإن افتراض كراوس هنا غير صحيح ، أعنى أن تكون إشارة محمد الديلمى هى إلى شرح ابن سينا لكتاب « فى النفس » فى «الإنصاف» . ولا نستطيع أن نقول إن نصنا هو الذى ليس من « الإنصاف » ، نظراً إلى ما أوردناه من قبل من حجج خاصة بكونه بالضرورة من كتاب « الإنصاف » .

أما وقد فرغنا من كتاب « الإنصاف » عامة ، فلننظر فى الأجزاء الباقية منه وهى التى نشرناها هنا . فنقول إن الشرح على مقالة حرف اللام يبدأ كما قلنا من الفصل السادس . والشرح ليس على طريقة ثامسطيوس ، لأنه ليس عرضاً متصلاً موسعاً ؛ وليس على طريقة ابن رشد ، فهو أحياناً يذكر النص ويتلوه بالشرح ، وأحياناً أخرى يستطرد إلى مسائل ومناقشات واعتراضات تدور حول النص ، وهو فى هذا كله لا يتقيد بالنص ، ولا بكل ما ورد فيه ، بل يختار بعضاً من عباراته فيشرحها ، أو يستمر فى العرض دون إشارة إلى نص . وإذا فسر أثار اعتراضات على آراء أرسطو نفسه ، أو على الشراح من مشرقيين ومغربيين ؛ وهو ما قصده بقوله فى رسالته إلى الكيا : « وتكلمتُ على سهو المفسرين » (راجع بعدُ ص ١٢١ س ٢٠) . ويستمر الشرح إلى آخر الفصل العاشر ، أى إلى آخر مقالة اللام .

— ٤ —

تفسير كتاب « أثولوجيا »

أما كتاب «أثولوجيا» وهوالنص الثانى من الإنصاف فقد نشرناه عن مخطوطين : ٦م

(١) پاول كراوس : «أفلوطين عند العرب» (مقال مستخرج من مضبطة المعهد المصرى المجلد رقم ٢٣ *Bulletin de l'Institut d'Egypte* جلسة سنة ١٩٤٠ — ١٩٤١ ، القاهرة سنة ١٩٤١) ص ٢٧٢ تعليق ٤ Paul Kraus: "Plotin chez les Arabes" .

حكمة وفلسفة بدار الكتب المصرية ، ثم عن نسخة التيمورية (ورمزها : ت) برقم ١٠٢ حكمة . وهذه المخطوطة تحتوى على : (١) «تعليقات الرئيس ابن سينا على أثولوجيا» ؛ (٢) « أثولوجيا أرسطو » ؛ (٣) شرح الدوّانى على « هياكل النور » (للسهروردى المقتول) . وهى بخط نستعليق ردئ ، تاريخها ١٠٩٥ هـ = سنة ١٦٨٣ م . وكما يظهر من الجهاز النقدى الذى وضعناه فى الهامش الثانى (أسفل هامش الإشارات إلى الفقرات المشروحة) ، نرى هذه المخطوطة سيئة بها نقص فى عدة مواضع ، فضلاً عن أنها ناقصة فى آخرها ، إذ تقف عند نهاية الممر السابع ، وينقصها الميمر الخامس (راجع بعدُ ص ٥٩ تعليق ٨) ، ولم نكد نستفيد منها شيئاً ذا بال ، ومع هذا فقد ذكرنا اختلاف القراءات كلها بالدقة ، لأن البعض منهاليس ناتجاً عن أخطاء ظاهرة ، بل عن اختلاف فى العبارة .

وقد أشار كراوس فى البحث المشار إليه آنفاً ، « أفلوطين عند العرب » (ص ٢٧٥ تعليق ، من الصفحة السابقة تحت الفقرة ب (b)) إلى وجود مخطوط آخر لهذا النص فى أكسفورد (مكتبة بودلى ، مخطوطات شرقية برقم ٥٣٦ ، ورقة ٦٩ ب — ٨٤ ب Uri 980=Bodl. Or. Marsh 536) نبهه إليه ف . روزنتال وقال عنه إنه « مخطوط ردئ » ، والبدء والختام فيه كلاهما كما فى المخطوط ٦ م . بيد أنه لم يتيسر لنا مراجعته ، فإن قدر لنا هذا — كما نتوقع قريباً — فسنشير إليه و إلى قراءاته فى الجزء الثانى من كتابنا هذا .

وكما قال كراوس (فى الموضع عينه) « ليس هذا النص شرحاً متصلاً لأثولوجيا » ، بل سلسلة من الحواشى والشروح للمواضع الصعبة ، تمتد تقريباً إلى نصف النص الذى نشره ديتريصى . وكما تقول تعليقة فى المخطوط ٦ م (ص ١٥٣ ب ، فى نهاية التفسير : « آخر الموجود من هذا ») ، لا تتضمن المخطوطات إلا قطعة من تفسير « أثولوجيا » لابن سينا » .

ولقد وضعنا فى الهامش الأول الفقرات الأصلية التى شرحها ابن سينا ، مأخوذةً عن نشرة ديتريصى « لأثولوجيا » ، حتى يكون لدى القارئ النص والشرح معاً . ولا نكتم القارئ أننا وجدنا أحياناً غير قليلة عناءً شديداً فى استخراج فقرات النص التى يشير إليها شرح ابن سينا ، وذلك لأن ابن سينا نادراً ما يشير إلى النص بحروفه ، ولهذا فإن الشروح قد تنطبق على أكثر من موضع لا نستطيع بالدقة تمييز أيها قَصَدَ شَرْحَه . على أنه

فى مواضع أخرى كان يذكر النص بحروفه (وهنا كنا نضعه بين أهلة حتى يتميز من الشرح) وربما يفيد هذا فى القراءات الخاصة بنص « أثولوجيا » الأصلى نفسه، على أن الاعتماد عليها فى تحقيق النص يحتاج إلى كثير من الحيطة ، فالأمر هنا ليس كما هو بالنسبة إلى شروح ابن رشد مثلاً .

وشرح ابن سينا يتناول فقرات من الميمر الأول ثم الميمر الثانى . ولا نجد شيئاً عن الميمر الثالث . أما الميمر الرابع فيبدأ شرحه من غير تحديد فقرات بالذات ، ولعل ها هنا اضطراباً فى النص المنشور هنا نفسه ، ولكنه مايلبث أن يستقيم فى الفقرتين ٣ ، ٤ فى نهاية هذا الميمر . ويأتى الميمر الخامس فيزيد الأمور تعقيداً لأن الشروح ترد على هيئة فصول من الصعب أن نحدد بالدقة ما تشير إليه من نصوص . ثم نصل إلى الميمر السابع فنعود إلى ما اعتدناه فى الميمرين الأول والثانى من إيراد فقرات وشرحها على نحو يتيسر معه معرفة النصوص الأصلية التى يشرحها . كذلك الحال بالنسبة إلى الميمر الثامن وإن كان على نحو أشد عسراً منه بالنسبة إلى السابع . وبه ينتهى ما فى مخطوطتنا هذه من شرح لابن سينا على « أثولوجيا » .

ومما يجدر ذكره أمران : الأول أنه لم يشر إلى المشرقيين فى هذا الشرح ، ولعل هذا لأنه ليس للمشرقيين فى هذا الكتاب آراء خاصة حتى يشير إليها ابن سينا .

والثانى أنه لا يوجد شئ فى هذا الشرح يمكن أن يؤيد ما افترضه كراوس (راجع بعدُ ص ١٢١ ، تعليق) من أن ابن سينا طعن فى صحة نسبة «أثولوجيا» إلى أرسطوطاليس، اعتماداً على العبارة الغامضة (« على ما فى « أثولوجيا » من المطعن ») الواردة فى رسالة ابن سينا إلى الكيا أبى جعفر . ولهذا لا يزال هذا فرضاً فى حاجة إلى فضل تأييد من الوثائق والأسانيد .

— ٥ —

«التعليقات على حواشى كتاب النفس لأرسطاطاليس»

وهذا أيضا عن المخطوطة ٦ م وحدها . ولا نعرف له مخطوطاً آخر . إنما يوجد كتاب

مخطوط هو « شرح كتاب النفس » لابن سينا وهو باللغة الفارسية ، محفوظ فى المخطوط رقم ٣٤٤٧ أحمد ، باستانبول[1] ولم يتيسر لنا أن نعرف عنه شيئاً مفصّلا حتى نتبين صلته بنصنا هذا ، مهما تكن هذه الصلة .

وهذا النص يعنى عناية خاصة بإيراد آراء المشرقيين ، وهم المشاؤون والبغداديون ، خصوصا من معاصرى ابن سينا ، وإن كان لا يذكرلنا شيئاً يوضح هويتهم ، فلا يتبين بالدقة من نص كلامه من يقصد . ولذا فإن لبّ كتاب « الإنصاف » ووظيفته يمكن أن يستخرجا من هذا النص على وجه التخصيص .

ويلاحظ على الشرح أنه يتابع كتاب « فى النفس » Περὶ ψυχῆς لأرسطو منذ أوله ، ويشير إلى آراء المشرقيين فى بعض الآراء الواردة به ، ويشرح فقراً مختلفة من النص ، فمثلا الفقرة آ (ص ٧٥ س ٥ — س ٧) تشير إلى نص أرسطو ٤٠٢ ا ١ — ٤ ؛ والفقرة ب (ص ٧٥ س ٨ — س ١٣) إلى ٤٠٢ ا ٥ — ٦ (من نشرة بِكرَ Bekker) ؛ والفقرة حـ (ص ٧٥ س ١٤ — س ١٥) إلى ٤٠٢ ا ٢١ — ٢٢ ؛ والفقرة دَ (ص ٧٥ س ١٦ — س ٢١) هى تعليق عام يتصل خصوصاً بالفقرة ١٢٤ ا ١٥ — ٢٥ ؛ والفقرة هَ (ص ٧٥ س ٢٢ — ص ٧٦ س ٣) إلى ٤١٣ ا ٣ — ١٠ ؛ والفقرة وَ (ص ٧٦ س ٤ — س ٧) تشير إلى ٤١٣ ب ١٣ وما يليه ؛ الخ الخ . وقد كان فى عزمنا أن نأتى بهذه الإشارات كلها ونتابعها ؛ لكننا وجدنا الفائدة لن تكون كبيرة إلا إذا وضعنا الفقرات الأصلية من نص أرسطو تحتها ، على الأقل فى ترجمة عربية ؛ وقد علمنا أن ثمت ترجمة عربية قديمة لكتاب « فى النفس » لأرسطو توجد فى استانبول ، فآثرنا الانتظار حتى نظفر بها وننشرها ونشير فيها إلى الفقرات التى شرحها ابن سينا هنا ، وعن هذا الطريق — وعنه وحده — نستطيع أن نحقق الفائدة المرجوة من هذه الإشارات . فإلى الجزء الثانى من هذا الكتاب نَكِلُ هذه المهمة ، مع علمنا بأن عملنا ها هنا ناقص وسيظل كذلك إلى

---

(١) راجع ارجين : « فهرست كتب ابن سينا » ، تحت رقم ١٠٣ ، استانبول سنة ١٩٣٧ O. Ergin :*Ibn Sina Bibliografyasi*, Istambul وقد أخطأ بروكلمن (الملحق ج ١ ص ٨١٧ ، تحت رقم ١) حين ظن أن هذا المخطوط نسخة عربية أخرى من الكتاب (راجع : كراوس ، الموضع نفسه ص ٢٧٣ س ٦ — س ٧ من التعليقات) .

أن نعثر على تلك الترجمة وننشرها ، فنحيل إليها كما فعلنا هنا من قبل بالنسبة إلى شرح ابن سينا «لأنولوجيا»(١)

— ٦ —

كتاب « المباحثات » لابن سينا

وهنا نصل إلى النص الأكبر فى هذه المجموعة ، وهو كتاب « المباحثات » عن الشيخ الرئيس أبى على الحسين بن عبد الله بن سينا . وقد نشرناه هنا عن نفس المخطوطة ٦ م (٢) . بيد أنه توجد له مخطوطات أخرى هى :

١ — كتب أبو عبد الله الزنجانى مقالة فى مجلة « لغة العرب » (ج ٢ من السنة السادسة ، شباط سنة ١٩٢٨) بعنوان « خزائن زنجان » (ص ٩٢ — ص ٩٦) أورد فيها أسماء بعض المخطوطات — ومنها قسم خاص بالفلسفة والمنطق — الموجودة فى خزانة الشيخ ميرزا فضل الله من علماء زنجان . ومن بينها مجموعة رسائل لابن سينا تحتوى على : (١) رسالة لابن سينا فى خطأ من قال إن شيئاً واحداً جوهرٌ وعَرَض معاً ؛ (٢) رسالة له فى إيضاح براهين ثلاث مسائل ؛ (٣) رسالة له فى الميعاد ؛ (٤) رسالة له فى الخطب والجمعات . ثم مجموعة أخرى — هى التى تهمنا هنا — فيها : (١) كتاب « إحصاء العلوم ومراتبها » للفارابى ، وهى منقولة عن أصل قديم كتب سنة ٦٧٧ ؛ (٢) مقالة « فى قوانين صناعة الشعر» للفارابى ؛ (٣) مقالة «فى الجهة التى يصح عليها القول فى أحكام النجوم» للفارابى — والكتابان الأول والثالث منشوران ؛ (٤) « مختصر أنا لوطيقى الثانية » للفارابى ؛ (٥) « دانش نامه علائى » للمولى محمد أمين المحدّث الاستربادى ؛ (٦) « المباحثات » للشيخ الرئيس ابن سينا الفيلسوف مع تلميذه بهمنيار وأبى منصور بن زيله وغيرهما ؛ (٧) « التعليقات » فى الحكمة لابن سينا ؛ والنسخة منقولة عن نسخة قديمة (لم يذكر الزنجانى تاريخها) ؛ (٨) « زبدة الحقائق » لعين القضاة الهمذانى .

(١) ولهذا رقمنا أسطر هذا النص حتى تتيسر الإحالات من بعد .

(٢) وتوجد نسخة أخرى حديثة منقولة لحساب دار الكتب تحت رقم ٢٠٩ حكمة وفلسفة عن هذه المخطوطة ، ولذا لم ندخلها فى اعتبارنا .

وعلى هـذا فإنه يوجد فى خزانة الشيخ ميرزا فضـل من علماء زنجان نسخة لـكتاب «المباحثات» ؛ ولسنا ندرى هل لا تزال فيها ، أو نقلت الى المكتبات العامة فى إيران (مثل مكتبة البرلمان التى تحوى مجموعة جيدة من المخطوطات العربية الثمينة) ؛ كما أنه لم يتيسر لنا الحصول عليها ولا على معلومات عنها .

٢ — مخطوطة فى مكتبة بودلى (فهرست مكتبة بودلى ، حـ ١ ص ٤٥٦) أشـار إليها بروكلمان فى «تاريخ الأدب العربى» GAL (حـ ١ ص ٤٥٥ برقم ٢٥) . ولم نطلع عليها .

٣ — وأشار كراوس كذلك إلى وجود محطوطة أخرى فى ليدن برقم ١٤٨٥ .[١] ولم نستطع أيضاً الظفر بها فى الظروف الحالية .

٤ — والرسالة التى صدر بها كتاب «المباحثات» ، وهى موجهة إلى أبى جعفر محمد بن الحسين بن االمَرْزُبان الـكيا ، ذكر كراوس كذلك أنها موجودة أيضاً فى المجموعة المخطوطة فى المتحف البريطانى ، قسم المخطوطات الشرقيـة برقم ٨٠٦٩ (٥) ورقة ١٢ ا — ١٣ ا (Br. Mus Or. 8069 (5) b. 12a—31a) . ولم نستطع الإطلاع عليه أيضاً .

أما عن الـكتاب نفسه فإن أهم ما ورد عنه من أخبار فى كتب التراجم هو :

١ — البيهقى (المتوفى سـنة ٥٦٥ هـ — سنة ١١٦٩ م) فى الفصل الخاص ببهمنيار : « والمباحثات التى لأبى على (= ابن سينا) أكثرها مسائل بهمنيار ، تبحث عن غوامض المشكلات» («تاريخ حكماء الإسلام» = تتمة صوان الحكمة» ، ص ٩٨ ، نشرة كردعلى ، دمشق سنة ١٩٤٦) . ثم ورد باسم آخر هو «المقتضيات» (ص ٦٠ س ٢) فى «فهرست جميع مصنفاته » الذى أورده البيهقى (ص ٥٩ — ص ٦٠) ؛ ولـكن يلوح من مقارنة هذا الفهرست بمـا أورده القفطى وابن أبى أصيبعة (اللذان نقـلا عنه فى أغلب الظن) أن ها هنا تحريفاً ، وصوابه : « المباحثات » ، اللهـم إلا إذا كنا بإزاء كتاب آخر اقتصر على ذكره البيهقى ولم يذكره القفطى ولا ابن أبى أصيبعة ، وهذا احتمال ضعيف جداً ، خصوصاً إذا لاحظنا أن البيهقى ذكر الـكتاب فى الموضع الآخر المشار إليه (ص ٩٨ س ١ — س ٢) .

٢ — القفطى (المتوفى سـنة ٦٤٦ هـ = ١٢٤٨ م) فى حديثه عن « فهرست جميع

---

(١) راجع مقاله السابق الذكر : « أفلوطين عند العـرب » ص ٢٧٢ تعليق ٣ . وراجع كذلك ارجين : « فهرست كتب ابن سينا » ، تحت رقم ١٥٨ .

كتبه » ، وواضح أنه نقله عن البيهقي : « كتاب المباحثات : مجلدة » (« أخبار الحكماء »، ص ٢٧٢ ، طبع مصر سنة ١٣٢٦ هـ — سنة ١٩٠٨ م) ؛

٣ — وابن أبى أصيبعة ينقل الرواية السابقة المأخوذة عن البيهقي فيقول : « كتاب المباحثات : مجلدة » (« عيون الأنباء » ، حـ ٢ ص ٥ س ٤) . ثم يقول فى موضع آخر : « كتاب المباحثات : بسؤال تلميذه أبى الحسن بهمنيار بن المرزبان ، وجوابه له » (حـ ٢ ص ١٩ س ١٩ — س ٢٠) ؛

٤ — لم يذكر حاجي خليفة (المتوفى سنة ١٠٦٨ هـ — ١٦٥٧ م) كتاب «المباحثات» فى كتابه « كشف الظنون » . على أن هذا لا يدل على شيء خاص ، لأنه كثيراً ما يغفل ذكر الكتب المشهورة نفسها .

ومن هذه الروايات يتضح لنا أن كتاب « المباحثات » هو فى الأصل أسئلة وضعها بهمنيار بن المرزبان[1] فى الأغلب ، والقليل وضعه أبو منصور بن زيلة[2] ، وبعض آخر

---

(١) هو أبو الحسن بهمنيار بن المرزبان ، توفى حوالى سنة ٤٣ هـ = سنة ١٠٣٨ م؛ ونشأ فى أذربيجان ، وكان مجوسياً ، قليل العلم بالعربية . وله من الكتب

(ا) رسالة فى مراتب الموجودات ، مخطوطة فى ليدن برقم ١٤٨٢/١٤٨٣ ؛

(ب) رسالة فى موضوع العلم المعروف بما بعد الطبيعه ، مخطوطة فى ليدن برقم ١٤٨٤ ؛ وقد طبع فى مطبعة كردستان سنة ١٣٢٩ ؛ وكان پوپر S. Poper قد نشرها فى ليپتسك سنة ١٨٥١ ؛

(حـ) مختار من مراسلاته مع أستاذه ابن سينا ، مخطوط فى ليدن برقم ١٤٨٥ ، وفى بودلى (١:٤٥٦) ، وفى الأمبروزيانا (١٣٢٠) ؛

(د) التحصيل (ات) ، وفيه عرض مذهب ابن سينا وفقاً لكتاب الأخير : « دانش نامه علائى » فى ثلاث مقالات : (ا) المنطق ؛ (ب) ما بعد الطبيعة ؛ (حـ) فى الموجودات ؛ ويوجد فى مخطوطة فى ليدن برقم ١٤٨٢/٤ ، والمتحف البريطانى ٩٧٨ ج ٨، والفاتيكان حـ ٥ Vat. V ١٤١٠ ، وبيروت برقم ٣٨٠ ، وطهران ج ١ : ٢٨ ، ح ٢ : ١١١ ، وآصف ج ٣ : ٤٨٨ ، ٣/٣٧٢ ، ورامپور ، ١ : ٣٧٩ ، وبنكيپور ٣١ : ٢٢٢٠ ؛ — طبع فى القاهرة سنة ١٣٢٩ هـ ؛

(هـ) فصل من كتاب « فى إثبات العقول الفعالة والدلالة على عددها وإثبات النفوس السماوية » ، مخطوط فى كوپريلى ١٦٠٤ : ٧٢ ب/٨٣ب ؛

راجع بروكلمان : « تاريخ الأدب العربى » *GAL.* ج ١ ص ٤٥٨ .

(٢) أما أبو منصور بن الحسن بن طاهر بن زيله (أو : زيلا) الأصفهانى فقد توفى سنة ٤٤٠ هـ = سنة ١٠٤٨ م (البيهقى : « وكان قصير العمر ، مات فى سنة ٤٤٠ بعد موت أبى على = ابن سينا باثنتى عشر سنة » ص ١٠٠ ، نشرة كرد على ، دمشق سنة ١٩٤٦) . ومن تصانيفه « الاختصار من طبيعيات الشفا » (البيهقى ، ص ٩٩) « وشرح رسالة حى بن يقظان » (البيهقى ، ص ٩٩) وله كتاب فى النفس ورسائل أخرى (البيهقى ، ص ٩٩) ؛ وكان عالما بالرياضيات ، ماهراً فى صناعة الموسيقى .

قليل جداً وضعه غيرهما ؛ وأجاب عنهـا ابن سينا ، فتكوّن من الأسئلة والإجابات هذا الـكتاب : « المباحثات » .

أما كيف جمعت فى كتاب ، ومن الذى جمعها ، فلا تدلنا هذه الروايات ولا المخطوطة على شىء منه . كما أننا إذا نظرنا فى مخطوطتنا هذه وجدنا أولاً أنهـا مسبوقة بالرسالة إلى أبى جعفر الـكيا ، وأنها كثيرة التكرار لنفس المسائل فى مواضع مختلفة ، أحياناً بحروفها بكل دقة ، وأحياناً أخرى مع اختلاف ضئيل . ولقد تركنا التكرار كما هو فى مواضع قليلة كيما نعطى القارئ صورة دقيقة عن حال المخطوطة ، ولـكننا حذفنا المـكرر وأشرنا إلى الحذف فى الهامش فى أغلب المواضع .

و بسبب هذه الحال التى توجد عليها مخطوطتنا هـذه نستطيع أن نفترض أن هذه المخطوطة قد نقلت عن المسوّدات الأصلية . والشأن هنا فيما يتصـل بكتاب « المباحثات » كالشأن تماماً بالنسبة إلى كتاب « الإنصاف » — ، وهذه المسوّدات الأصلية لم يكن ابن سينا قد راجعها مراجعة أخيرة نظراً لاضطراب أحواله وعدم قدرته على التوفر على هذا العمل ، على النحو الذى فصّلناه من قبل : ومن هنا كان هذا التكرار . على أن الاضطراب ظاهر فى المخطوطة كلها من دخـول أشياء غريبة فى صلب الـكتاب الواحد ، ثم استئناف السير ؛ وكل هـذا إنما يدل على حالة الاختلاط الملازمة لطبيعة المُسَوَّدات الأصلية ، وهذا يؤكد فرضنا هذا ، ألا وهو أن نسختنا هذه منقولة — إما مباشرة أو بطريق غير مباشر — عن المسوّدات الأصلية ، وقد أوردناها على غَرّها وعلاّتها ، فكانت على هذا النحو المضطرب الظاهر الاختلاط فى أغلب مواضع هذه المخطوطة ، كما أشرنا إلى هـذا فى مواضعه فى هوامشنا على هذه النشرة .

وكما لاحظ البيهقى بحق (ص ٩٨ س ٢) تتناول هـذه « المباحثات » « غوامض المُشْـكِلات » ومن هنا امتازت بالصعوبة والعسر فى الفهم والتعبير ، على أنها تمثل صورة من أنضج صور فـكر ابن سينا فى تطوره .

ومن الذين[1] أشاروا إلى هذا الـكتاب واقتبسوا منه ، فخر الدين الرازى (المتوفى سنة ٦٠٦ هـ

(١) كذلك أشارت إليه : «رسالة فى المثل العقلية الأفلاطونية » ، ص ٦٨ من نشرتنا . القاهرة سنة ١٩٤٧ .

= ١٢٠٩ م) فى كتابه « المباحث المشرقية » فقال ، — وهو فى كتابه هذا يقتبس كثيراً جداً عن مؤلفات ابن سينا — : « قال الشيخ فى « المباحثات » : لكل شخص حقيقة وشخصية . وتلك الشخصية زائدة أبداً على الماهية — على ما مضى . ثم إن كانت الحقيقة مقتضية لتلك الشخصية ، كان ذلك النوع فى ذلك الشخص ، وإلا وقعت الكثرةُ فيه . ولا شك أن تلك الحقيقة مغايرة للمجموع الحاصل من تلك الحقيقة وتلك الشخصية . ولما تحقق هذا القَدْرُ من المغايرة كفى ذلك فى حصول الإضافة ، فتكون تلك الحقيقة ، من حيث هى هى ، إضافة العالية إلى ذلك المجموع ، ولذلك المجموع إضافةُ المعلومية إلى تلك الحقيقة . وهذا أحسن ما يمكن ذكره فى هذا الموضع [(١)] » . وليس فى نسختنا هذه هذا النص ، وإنما فيها إشارات عامة إلى مثل هذه المعانى . فلعل الرازى قد أراد بيان رأى ابن سينا فى « المباحثات » دون أن يشير إلى كلامه بنصه ، وهو شىء يفعله كثيراً فى كتابه « المباحث المشرقية » هذا .

على أن الناظر فى صلب كتاب « المباحثات » كما هو هنا يلاحظ ما يرد فيه أحيانا من أمثال : « الجواب بخطه » — أى بخط ابن سينا ، وقوله : « الجواب من خط الشيخ أبى منصور بن زيلة رحمه الله » (تحت رقم ٢٦٨ [(٢)] ص ١٧٣) . وهذا يدلنا :

أولاً : على أن الكتاب بصورته الراهنة لم يرتبه ابن سينا ، بل لم يجمعه فى كتاب على الرغم مما يورده القفطى وابن أبى أصيبعة (« المباحثات : مجلدة ») فإنهما لا يقصدان أنها كانت مجلدة (أى فى هيئة كتاب) فى أيام ابن سينا وعلى يده .

وثانيا : على أنه لا بهمنيار ولا ابن زيلة قد رتبه على هذه الصورة ، بدليل قوله : « رحمه الله » ، وأبو منصور ابن زيلة توفى سنة ٤٤٠ هـ ، وبهمنيار حوالى سنة ٤٣٠ هـ ، وإذن فلا بد أن يكون ترتيبه على هذه الصورة بعد وفاة الشيخ أبى منصور بن زيلة ، أى بعد سنة ٤٤٠ هـ .

وثالثا : على أن الذى يمكن افتراض حدوثه هو أن يكون أحد تلاميذ الشيخ أبى منصور أو من إليه قد جمع الكتاب بعد وفاته ، أو أن أحد الكتّاب قد استخرجه من أوراق بهمنيار وأوراق الشيخ أبى منصور بعد وفاة كليهما .

---

(١) فخر الدين الرازى : « المباحث المشرقية » ج ١ ص ٣٤٢ . حيدر آباد سنة ١٣٤٣ هـ — سنة ١٩٢٤ م . (٢) وقد وقع محرفاً هكذا : ١٦٨ ، وكذلك الرقم الذى يتلوه .

على أن ثمت فرضاً آخر وهو أن يكون اللفظ : « رحمه الله » من مجرد وضع أحد النساخ ترحماً على الشيخ كما يحدث عادة فى أكثر النسخ بعد وفاة المؤلفين وأُقحم هذا على صلب النص من لدن ناسخ ما ؛ وفى هـذه الحالة يمكن أن نفترض أيضاً أن يكون الكتاب أمكن جمعه فى حياة ابن سينا ، من خطه أحياناً ومن خط تلميذيه : بهمنيار وأبى منصور وغيرهما أحياناً أخرى ، و بقى الكتاب على حاله دون أن يراجعه ابن سينا و يحرره تحريراً أخيراً . ولعل هذا الفرض الثانى أن يكون أقرب من الأول . ومهما يكن من شىء ، فلعل المخطوطات الأخرى التى أشرنا إليها آنفاً أن تلقى ضوءاً جديداً أو أن تفصل بين هذه الفروض .

— ٧ —

رسائل ابن سينا

ولقد تحدثنا عن الرسالة الموجودة برأس كتاب «المباحثات» ، وهى من غير شك لا يمكن أن تكون رسالة استهلالية للكتاب ، بل يجب أن نفصل منه ، وكان يمكننا أن نفردها على حِدَة فى الباب الخاص برسائل ابن سينا ، ومع هذا فلم نجد كبير غضاضة فى ذكرها كما وردت فى موضعها هذا من مخطوطتنا فى صدر كتاب « المباحثات » .

وهذه الرسالة جليلة الخطر فى تعرّف عدة مسائل تتصـل بفلسفة ابن سينا وتطورها ، ثم ما يتصل بكتاب «الإنصاف» على النحو الذى بيناه بالتفصيل (ص٢٦) ، فضلاً عن النص الذى أراد پاول كراوس أن يفهم منه أن ابن سينا طعن فى صحة نسبة « أثولوجيا » إلى أرسطو . وكل هذه مسائل على أكبر جانب من الأهمية .

وقد نُبِّه إليها وأهميتها منذ عهد بعيد . فقد اقتبس منها البيهقى[1] فقال : « قال أبو على ابن سينا فى بعض كتبه : فأما أبو الخير (يقصد أبا الخير الحسن بابا بن سوار بن بهنام

---

(١) نلفت النظر هنا إلى أنه قد ورد اقتباس آخر عن هـذه الرسالة فى الفصل الذى عقده البيهقى ليحى النحوى فقال : « أما كتاب يحى النحوى فظاهر سديد ...» إلى قوله : « فإن انحلالها مبنية على فروع (د) أصول من كتاب السماع الطبيعى » (ص ٣٩ — ص ٤٠ ، من نشرة كرد على) : وهذه الفقرة لا موضع لها هنا ولعلها مقحمة على النص ، أو لعلها كانت مسبوقة بقوله : « وقال أبو على فى أحد كتبه » ... أو ما أشبه هذا ، فإنها لا ترتبط بما قبلها ولا مابعدها ، أو لعلها كانت فى هذا الموضع من مسودات نسخة « تتمه صوان الحكمة » ولم تربط بما قبلها . وعلى كل حال فيجب التنبه إلى أنها مأخوذة من الرسالة التى نحن بصددها (راجع بعد ص ١٢١ س٥ — س ٩ مع الإيجاز والاختلاف شيئاً فى العبارات .

أو بهرام) فليس من عداد هؤلاء (أى أهل بغداد) ، ولعل الله يرزقنا لقاءه ، فيكون : إما إفادة ، وإما استفادة . وبعض الناسخين يكتب : « فأما أبو نصر » — وهذا غلط عظيم ، لأن أبا نصر الفارابى مات قبل ولادة أبى على بثلاثين سنة » (« تتمة صوان الحكمة » = « تاريخ حكماء الإسلام » ص٢٧ ، نشرة كرد على ، دمشق سنة ١٩٤٦) . وهذا الاقتباس يرد فى الرسالة التى نحن بصددها (بعدُ ص ١٢٢ س٣ — س ٥) مع الإيجاز وبعض الاختلاف القليل فى العبارة — مما يدل على أن الكتاب لم يكونوا يتحرّون الدقة تماماً فى إيراد الاقتباسات ، ولهذا لا يجوز الاعتماد كثيراً على اقتباساتهم فى تحرير النصوص أو فى بيان الإشارات إليها .

لكن الغريب فى قول البيهقى هو تصحيحه للنص من « أبى نصر الفارابى » إلى « أبى الخير » (الحسن بن سوار بن بهرام) على أساس أن الفارابى مات قبل ولادة أبى على ابن سينا بثلاثين سنة . وهذا تعليل عجيب ، لأن النص يقول : « وأما أبو نصر الفارابى فيجب أن يَعْظم فيه الاعتقادُ ، ولا يُجْرَى مع القوم (أى البغدادية) فى ميدان : فيكاد أن يكون أفضلَ من سلَف من السَّلَف . ولعل الله يسهّل معه الالتقاء ، فتكون استفادة وإفادة » (راجع بعدُ ص ١٢٢ س ٣—س٥) . فقوله : « ويكاد أن يكون أفضلَ من سلَف من السَّلَف » ، يدل دلالة قاطعة — إذا كان النص صحيحاً وليس مُقْحماً كما نظن — على أن تعليل البيهقى فاسد كل الفساد ، ما دام يتحدث عن هذا الشخص على أنه من السَّلَف ، « وأفضل من سَلَف من السَّلَف » . والذى أدى بالبيهقى إلى هذا الوهم هو أنه فهم من قول ابن سينا : « لعل الله يسهّل معه الالتقاء ، فتكون استفادةٌ وإفادة » ، أن الالتقاء هنا بالمعنى المادى ، أى الاجتماع معاً ، وحمله على هذا التوهم خصوصاً قوله : « فتكون استفادة وإفادة » إذ فهمها على أنها استفادة وإفادة كنتيجة لاجتماعهما وتبادلهما الرأى . وإنما قصد ابن سينا من الالتقاء هنا ، الالتقاء فى الآراء ، أعنى الاتفاق ، والاستفادة من كونهما متفقين فينتفع بعلم الفارابى (استفادة) ويفيد الفارابىُّ من هذا تأييد لآرائه من جانب ابن سينا . بل أحرى من هذا أن نفهم قوله : إفادة ، بمعنى الاستفادة أيضاً ، لأن الفعل : أفاد ، لازم أيضاً (إلى جانب كونه متعدياً) : فهو سيفيد من أبى نصر ؛ وعلى هذا فقوله إفادة ، تكرار لمعنى الاستفادة . ويتأيد هذا ضد البيهقى إذا لاحظنا من ناحية أخرى أن أبا الخير الحسن ابن سوار بن

بهرام[1] وقد ولد سنة ٣٣١ هـ ، وعلى الرغم من أننا لا نعرف تاريخ وفاته — وآخر سنة نعرفها له هي سنة ٤٠٧ هـ — فإننا نستطيع أن نمتد به إلى سنة ٤٢٠ على أكثر تقدير ؛ فإذا عرفنا أن رسالة ابن سينا هذه تشير إلى فقدان كتاب « الإنصاف » ، وهو الحادث الذى وقع سنة ٤٢٥ ، فإن هذا الالتقاء المزعوم كان لا يمكن الإشارة إليه هنا اللهم إلا إذا فرضنا أن أبا الخير عاش أكثر من ٩٤ سنة !

لهذا نرى أن البيهقى هو الذى أخطأ ، وأن النص صحيح هو : « أبو نصر الفارابى » ، وليس « أبا الخير » ، فضلاً عن أن نصّنا يذكر اسم : « الفارابى » إلى جانب أبى نصر ، مما يستبعد معه مظنة خطأ النساخ .

ولندع هذه الرسالة ولنمض إلى بقية الرسائل التى نشرناها (أنظر بعدُ ص ٢٤٠ وما يليها) . أما الرسالة رقم (١) فيلوح أنها من صنع أحد تلاميذ ابن سينا ؛ على أنها مضطربة كل الاضطراب ، لدخول فقرات من كتاب « المباحثات » فى ثناياها . ولم نُعْنَ بنشرها هنا على حالتها تلك إلا لما فيها من أخبار تتصل بابن سينا مما يمكن الإفادة منه فى تأريخ حياته وصلاته بتلاميذه . أما « التذييل » فى آخرها فيلوح أنه من وضع أحد الكتاب الذين ملكوا النسخة ثم وضع فى الصُّلْب ، أو لعله تمرينات من هذا الواضع للرسالة على مسائل وردت فى ثنايا « المباحثات » .

أما الرسالة رقم ٢ فرسالة مهمة ، ففيها أخبار قـيّمة عن تاريخ كُتاب « الإنصاف » على النحو الذى أفدنا منه آنفاً ، فضلاً عما فيها من فوائد عامة تتصل بتاريخ ابن سينا الروحى والمادى معاً .

ويتلو هاتين الرسالتين نسخة العهد الذى عهده ابن سينا لنفسه . وقد ذكره القفطى فى « فهرست جميع كتب » ابن سينا فقال : « عَهْدٌ كتبَه لنفسه » (« أخبار الحكماء » ص ٢٧٢ س ٢٠ ، طبع مصر سنة ١٩٢٦ هـ = سنة ١٩٠٨ م) . فلا شك إذاً فى أن ابن سينا كتب عهداً عاهد به نفسه . وإنما الشئ الذى يثير الشك هنا هو أن العهد الوارد ها هنا قد أتى بصيغة الاثنين ، لا الواحد ، فقال : « هذا ما عاهد اللهَ به فلانٌ وفلانٌ بعد ما عرفا

---

(١) راجع فيما يتصل به كتابنا : «التراث اليونانى فى الحضارة الإسلامية» ، ص ٨٧ — ص ٨٨ . ط٢ القاهرة سنة ١٩٤٦ .

ربهما و إلهما ، وواهب العقل والقوة لهما ... عاهدا الله أنهما يسيران بهذه السيرة ... » الخ و يستمر العهد كله على هذا النحو بصيغة المثنى . وهـــذا غريب إن كان هذا عهد ابن سينا لنفسه . والشيء الذى يمكن أن يفسر به استعمال صيغة المثنى هو أن يكون العهد من جانبه وجانب نفسه إلى الله ، فجعل الأنا والنفس شخصين عبر عنهما بقوله : فلان وفلان — غير أن هذا التفسير لا يخلو من التعسف الشديد . ولهذا فإننا ندع هـــذه المشكلة كما هى مفتوحة على مصراعيها ، حتى تتكشف لنا وثائق أخرى عن وجه الحق فيها ، لأننا بأدواتنا الراهنة لا نستطيع الفصـــل فى المشكلة ، ماذا نقول ! بل هى بالأحرى تدعو إلى الإجابة سلباً عن إمكان نسبة هذا العهد إلى ابن سينا .

و إلى هنا تنتهى نصوص ابن سينا ؛ و بها تنتهى النصوص المأخوذة عن المخطوطة ٦ م حكمة وفلسفة . فلنأخذ الآن فى وصفها .

— ٨ —

وصف المخطوطة ٦ م حكمة وفلسفة بدار الكتب المصرية

الصفحة الأولى :

فيها : فهرست ما فى هذه المجموعة الشريفة العالية :

١ — كتاب التعليقات للشيخ الرئيس

٢ — كتاب المباحث (كذا !) للشيخ الرئيس .

٣ — كتاب المشرقيين للشيخ الرئيس .

٤ — كتاب الإنصاف للشيخ الرئيس .

٥ — كتاب النفس لأرسطو شرح الشيخ الرئيس .

٦ — كتاب بيان ذوات الجهة للشيخ الرئيس .

٧ — كتاب المسائل العشرين للشيخ الرئيس .

٨ — كتاب ما بعد الطبيعة لأرسطوطاليس .

٩ — كتاب فى حد الجسم للشيخ الرئيس .

١٠ — كتاب الإلهيات لأرسطو من تحرير الشيخ أبى منصور بن زيله .

١١ – كتاب السعادة للشيخ أبى على بن مسكويه .

١٢ – كتاب قصة حى بن يقظان المقدسى مع شرح الشيخ الرئيس » .

ثم فيها ختم أحد ما لكيها : « من كتب الفقير عبد اللطيف صبحى » .

ثم تعليقة أخرى فيها : « صار فى <حوزة> الضعيف حـ <سب> الشراء الشرعى الباتّ القطعى بأربعة دنانير ودانق و (هو) محمد بن عبد الرحمن الكابى الـ< معروف > بين الأصحاب بالرشد العيـ< > فى أوائل ذى الحجة سنة ٢ . . . (لا يظهر إلا هذا الرقم) .

وعدد أوراق المخطوطة ٢٣٨ وهى غير مرقومة الصفحات فى الأصل ، والخط رقعة رفيع ومسطرة الصفحة ٢١ سطراً . والناسخ هو : عبد الرزاق بن عبد العزيز اسماعيل الفارابى الصفناجى وقد ورد ذكره فى ص ١٦٨ ا و بعده يرد : « عورض هذا بالأصل الذى انتسخ منه بقدر الطاقة والإمكان » ؛ وورد فى ص ١١٦ ا و بعده : « عورض بالأصل الذى انتسخ منه بحسب الطاقة والإمكان » ؛ وكذلك فى ص ١٣٨ ا وص ١٥٣ ب ، ١٩٣ ا .

والنقْط بعضه مهمل ولا يسير على قاعدة مطردة ، والغالب فى الفعل المضارع ألا ينقط حرفه الأول .

والورق جيد لا خروم به ، ولكن فى بعض الكلمات كشط ، وفى غالب هذه الأحوال تكتب الكلمة مرة ثانية أو بالهامش . والحروف كلها تقريباً غير مشكولة ، اللهم إلا علامة التنوين فى آخر المنصوبات .

مشتمل المخطوطة

١ – من ١ ب إلى ١٦٨ ا : كتاب «التعليقات» للشيخ الرئيس .

بدء : « بسم الله الرحمن الرحيم . ثقتى بالله وحده . الحمد لله رب العالمين وصلواته على نبيه محمد وآله أجمعين ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .

« إن العالم إنما يصير مضافاً إلى الشىء المعلوم بهيئة تحصل فى ذاته . وليس الحال فى العالمية كالحال فى التيامن والتياسر الذى إذا تغير الأمر الذى كان متيامناً لم تتغير هيئة فيمن كانت له هذه الإضافة ، إلا تغير هذه الإضافة ، أعنى التيامن ... » .

نهاية : « التصور البسيط العقلى هو أن لا يكون هناك تفصيل . لـكن لـكون مبدأ التفصيل والترتيب مثلا إذا عرفت أن الله ليس بجسم قبل أن تأخذ فى تفصيل البرهان عليه . فما لم يكن عندك اليقين بأنه ليس بجسم لم تشتغل بتفصيل البرهان عليه وربما برهن على هذا بالشكل الأول أو بالثانى أو بالقياس الشرطى . لـكن ما لم يكن عندك مبدأ تصير به النفس خلاقة للبراهين المفصّلة لم يمكن النفس أن تأتى بالبرهان عليه . وذلك المبدأ هو التصور البسيط العقلى . وهذا هو الملـكة المستفادة من واهب الصـور ويخرج به عقولنا من القوة إلى الفعل .

« آخر الموجود من هذه التعليقات . ولله الحمد والمنة » .

٢ — من ٦٨ ب إلى ١١٦ ا : كتاب « المباحثات » عن الشيخ الرئيس أبى على بن عبد الله بن سينا رحمه الله .

بدء : « بسم الله الرحمن الرحيم . بالعزيز الحـكيم أثق وعليه أتوكل . كتابى أطال الله بقاء الـكيا الفاضل الأوحد ... » .

نهاية : « العقل إذا أدرك أشياء فيها تقدم وتأخر أدرك معها الزمانَ ضرورةً ، ولـكن لا فى زمان ، بل فى آن ، لأن العقل يعقل الزمان فى آن . وتركيبه للقياس والحد يكون فى زمان . إلا أن تصور النتيجة يكون فى آن . »

٣— من ١١٦ ب إلى ١٣٨ ا : « من كتاب المشرقيين » . وهو كتاب « منطق المشرقيين » الذى نشره محب الدين الخطيب ، القاهرة سنة ١٩١٠ .

٤ — من ١٣٨ ب إلى ١٤٣ ا : « ومن كتاب الإنصاف — شرح حرف كتاب اللام للشيخ الرئيس أبى على بن سينا » .

بدء : « قال : غرضه بقوله إن كانت الجواهر فاسـدة فالـكل فاسد — أن يثبت الجوهر المفارق للمادة . وقال فى باب الزمان وأزليته : كيف يتصور قبل و بعد فى الأشياء التى يختلف قبلها و بعدها ؟ فلا يوجد معاً [فى] قبل و بعد إلا فى زمان ... »

نهاية : « ... إلى أن نقع فى محالات وقع فيها الذى قبلنا . و يَعُدُّ بعد هذا مذاهب التنوية ويُفنِّدها » .

٥ — من ١٤٢ ا إلى ١٤٦ ا : من شرح « أثولوجيا » من كتاب « الإنصاف» عن الشيخ الرئيس أبي على الحسين بن عبد الله بن سينا ، والقسم الأول من ص ١٤٢ ا إلى ١٤٣ ب س ٢٠ هو تكرار غير دقيق لما يرد بعد على صورة أدق فى القسم الثانى الذى بعنوان : « تفسير كتاب أثولوجيا » ، ولكن فيه زيادة عن هذا الأخير وهى الموجودة من ص ١٤٣ ب س ٢٠ إلى ص ١٤٦ ا س ٦ .

بدء : « قال أرسـ (طو) : كل جوهر عقلى ، أى مفارق للمادة فقط ، أى ليس له وجود ولا كال وجودٍ إلا أن يكون عقلياً بريئاً عن المادة براءة مطلقة ... » .

نهاية : « ... لم يكن الوجود مشتملاً على جميع أنحاء الوجود الممكن ، فلم يجب أن نقف الوجود قبل الوصول إلى حيز الكون والفساد »

٦— ١٤٦ ا إلى ١٥٣ ب : «تفسير كتاب أثولوجيا من الإنصاف» عن الشيخ الرئيس أبى على بن سينا .

بدء : « الحمد لله ... ليس يعنى أن نفس الإنسان كانت موجودة قبل البدن مدةً لا تنزع إلى بدن ولا تلابسه ... » .

نهاية : « وقال : النفس ليست تفسد فى ذاتها الخاصة بها ؛ وكل ما يفسد إنما يفسد من ذاته الخاصة به . فالنفس إذن ليست تفسد . آخر الموجود من هذا » .

٧— من ١٥٤ ا إلى ١٦٨ ا : التعليقات على حواشى كتاب النفس لأرسطوطاليس من كلام الشيخ الرئيس أبى على ابن سينا .

بدء : « بسم الله الرحمن الرحيم . بالعزيز الحكيم أثق وعليه أتوكل . الحمد لله رب العالمين ... المشرقيون : قد تحققنا من أمر النفس شرفَ الموضوع . فأما دقة البراهين ولطف المذهب فالذى يشتمل عليه هذا الكتاب من ذلك فهو دون ما فى كتبه من أجزاء العلم الطبيعى. أما معونتها فى العلم الطبيعى فظاهر ، لأنها تعرف أحوال الحرث والنسل ، ولأن السماء أيضاً تتحرك بالنفس . ويتبع ذلك توابع من علم الطبيعة ... » .

نهاية : « ... وأما أنه كيف يمكن بالعقل ، فليُطلَب من كتب المشرقيين . ولكنه إذا خصص بالزمان لم يمكن إلا أن يكون الإدراك بآلة جسمانية . آخر ما وجد من ذلك » .

٨ — من ١٦٨ ب إلى ١٨٧ ا : « بيان ذوات الجهة » عن الشيخ الرئيس أبى على بن سينا .

بدء : « الحمد لله كما يستأهله ، والصلوة على نبيه محمد وآله . وهذه الرسالة ضمنتها ما تحقق عندى من الرأى الصواب فى تكوين المقدمات ذوات الجهة ، والقياسات الكائنة عنها ، بعد كثرة البحث والاستعانة بالمتقدمين ، وعلى غاية الاختصار . وقسمتها إلى مقالات . فهذه المقالة الأولى هى إنما تشير إلى تعريف المقول على الكل سلباً وإيجابا وتعريف المطلقة والموجبة ، وتناقضها وعكوسها ؛ وأصول مما افتتح به أول كتاب « أنولوطيقا » . المقالة الثانية فى تعريف قوانين القياسات ذوات الجهة وتحصيل أحكامها والقول الحق فى نتائجها . المقالة الثالثة فى تعديد ضروب تلك القياسات بالفعل ... » .

نهاية : « ... فهذا غاية ما يمكننا أن نقوله على سبيل الاختصار . ونسأل الله أن يعصمنا عن الزلل والخطأ برحمته . »

٩ — من ١٨٧ ا إلى ١٩٣ ا : عشرون مسئلة سأل عنها الشيخُ الرئيسُ أبو على ابن سينا أهلَ العصر .

بدء : « بسم الله ... مسألة فيها ثلاث مسائل : تحديد الفيلسوف المقدمةَ بأنها قول يوجب شيئاً لشىء أو يسلب شيئاً عن شىء . فهذا الحد مهما استعمل فيه الطريق المستقيم ، وقد عرفنا فى كتاب طوبيقا وغيره ضعفَ هذا الطريق ... » .

نهاية : « فليفعل ذلك المدعوّون للصناعة من أهل الدهر ، وليقابل كل ذلك والسلام . آخر المساءلة » .

١٠ — من ١٩٣ ب إلى ١٩٥ب : « فصل فى حرف اللام من كتاب ما بعد الطبيعة » لأرسطوطاليس الفيلسوف .

بدء : « بسم الله ... ولأن الجوهر يقال على ثلاثة أضرب : اثنان طبيعيان وواحد غير متحرك . فيجب أن نجعل كلامنا فى هذا . ومن الاضطرار أن يوجد جوهر أزلى غير متحرك ؛ فإن الجوهر يتقدم على سائر الموجودات . فإن كانت جميع الجواهر فاسدة ... »

نهاية : « لكن الرئيس ينبغى أن يكون واحداً » .

١١ — من ١٩٥ ب إلى ٢٠٦ ا : كلام فى حد الجسم عن الشيخ الرئيس أبى على ابن سينا :

بدء : « بسم ... إنى نظرت فى رسالة قاضى القضاء أبى نصر الحسن بن عبد الله التى رسمها بأنها كلام على شُبَه اعترض بها على حد الجسم ، فوجدتها غير مبنية على القوانين المنطقية والأصول الحكمية ، لكنها متجوَّز فيها ومتسامَحٌ فى تحقيق معانيها . فأردت أن أسبر فصولها وأتأمل أصولها . . . »

نهاية : « ... بل إنما يمنع أن يكون لكل جسم معين بنفسه غير مقيس إلى خارج جهاتٌ بالفعل حتى تكون بحسب ما يوجد وحده له جهات بالفعل . والسلام . تمت الرسالة ولواهب العقل الحمد والشكر بلا نهاية ... »

١٢ — ٢٠٦ ا إلى ٢٠٦ ب : « من جملة المجموع فى الإلٰهيات » عن الشيخ أبى منصور بن زيله .

بدء : « الحمد لله رب العالمين وصلواته على نبيه محمد وآله أجمعين وحسبنا الله ونعم الوكيل » . ويتلو هذا التحميد مباشرةً هذا العنوانُ : « من حرف الألف الصغرى من كتاب ما بعد الطبيعة لأرسطوطاليس الفيلسوف » . وقد قارنا الموجود منها فوجدناه مطابقاً تماما لترجمة اسحق بن حنين الموجودة فى « تفسير ما بعد الطبيعة لابن رشد » (نشرة بويج ، ج ١ ص ٣ — ص ٤١ ، بيروت سنة ١٩٣٨) ، ولكنه غير كامل . إذ لا يوجد إلا الفصل الأول ومنه : ٩٩٣ ا ٣٠ إلى ٩٩٣ ب ١٢ ؛ ثم ينقص من ٩٩٣ ب س ١٢ إلى س ١٩ ؛ ثم يرد من س ٢٠ إلى س ٣١ . ثم الفصل الثانى : ومنه : ٩٩٤ ا ١ — ٣ ، ثم ينقص س ٤ و بعض س ٥ ، أى الأمثلة الواردة ؛ ثم يرد من بعض س ٥ إلى س ٨ مع نقص الأمثلة ، وكذلك تنقص الأمثلة فى س ٩ ؛ ويستمر النص حتى س ١٨ ، ثم ينقص من س ١٩ إلى إلى ٩٩٤ ب س ٥ ؛ ثم يستأنف وينقص من ٧ س إلى س ٢٨ ؛ ثم يستمر حتى نهاية الفصل الثانى ، أى إلى س ٣١ .

وهذا يدل على أن الترجمة هنا هى قطعاً ترجمة اسحق بن حنين . وهذا يمكن أن يؤخذ دليلا لترجيح أن الترجمة الواردة هنا لمقالة اللام ثم لشرح ثامسطيوس على مقالة

اللام — هى من عمل اسحق بن حنين . ويتأيّد هذا من جهة أخرى إذا لاحظنا أنه ورد فى المخطوطة فيما يتصل بالقسم الأول مع نص كتاب النفس فى تعليقات ابن سينا عليه (راجع قبل رقم ٧) أن ترجمة النص من عمل اسحق بن حنين . راجع ما قلناه من قبل .

ولما كان هذا النص ناقصاً كما شاهدنا ، وكان منشوراً بأكمله فى نشرة بويج المذكورة آنفاً ، فقد وجدنا أنه لا فائدة من نشره بعد ، خصوصاً وأنه لا يقدّم قراءات مختلفة ذات أهمية عما ورد فى تلك النشرة .

بدء : « إن النظر فى الحق صعب من جهة وسهل من جهة ؛ والدليل على ذلك أنه لم يقدر أحد من الناس على البلوغ فيه » .

نهاية : « ولا يمكن المتناهىَ أن يجوز ما لا نهاية له على طريق التزيُّد » .

وواضح من هذا أنه لا يوجد شىء « من جملة المجموع فى الإلٰهيات عن الشيخ أبى منصور بن زيله » وكل ما يوجد هو هذا الفصل من حرف الألف الصغرى من كتاب « ما بعد الطبيعة » لأرسطو .

١٣ — من ٢٠٦ ب إلى ٢١٠ ا : « من شرح ثامسطيوس لحرف اللام » .

بدء : « الجواهر ثلاثة : منها جوهران طبيعيان ، وثالث جوهر متحرك . ونحن الآن فى طلب هذا الجوهر الذى لا يتحرك » .

نهاية : « فقد تعقل من ذاته أنه علة جميع الأشياء ومبدؤها » .

١٤ — من ٢١٠ ا إلى ٢١٧ ب : « كتاب السعادة » للشيخ أبى على بن مسكويه .

بدء : « بسم الله ... الحمد لله الذى عمّ الخلق بنعمه ، وخص أولياءه بخصائص قسمه . أحمده على ما أفاض من حكمته ، وأسأله إيزاع الشكر على منته ، والصلاة على نبيه وعترته . وبعد : فحقيق على من خصه الله بالهمة العالية ، ووفر حظه من صحة الروّية » .

نهاية : « وعلمت أن له موقعاً حملته أولاً أولا بمشيئة الله وعونه ، ولا قوة إلا به ، وهو حسبنا ونعم الوكيل ، وصلواته على نبيه محمد وآله أجمعين » .

١٥ — من ٢١٨ ا إلى ٢١٩ ا : « كتاب الشيخ السعيد أبى سعيد بن أبى الخير قدس الله روحه إلى الشيخ الرئيس أبى على بن سينا ... وبعد . فأسأل مولاى ورئيسى جدد الله

عليه أنواع السعادة ، وحقق له نهاية الصدق والإرادة — سببَ إجابة الدعاء وكيفية الزيارة وحقيقتها وتأثيرها فى النفوس والأبدان ليكون تذكرة . ورأى الشيخ أعلى وأصوب . فأجابه الشيخ الرئيس بهذه : بسم الله الرحمن الرحيم . سألت بلّغت الله السعادة القصوى ورَشّحَك للعروج إلى الذروة العليا أن أوضح لك كيفية الزيارة وحقيقة الدعاء وتأثيرها فى النفوس والأبدان . فأوضحتها بقدر الطاقة والخوض فى العلوم ... إن لهذه المسألة مقدمات ينبغى أن تعرف أولا حتى تستنتج منه المطالب وهى معرفة الموجودات الآخذة من المبدأ الأول وهو العلة الأولى المسمّاة عند الحكماء بواجب الوجود ... »

نهاية : « ... لانكشاف الغُمَم المُضِلّة للنفس الناطقة . فهدانا الله وإياك إلى تخليص النفوس من هذا المعرِض الزوّال ؛ فإنه لما يريد خيّر فعّال والسلام » .

وقد نشرها محيى الدين صبرى الكردى فى مجموعة سماها « جامع البدائع » ، سنة ١٩١٧ = سنة ١٣٣٠ هـ ، القاهرة ، مع اختلاف واضح أحيانا فيما بين نشرته ومخطوطتنا هذه .

ويتلوه دعاء أرسطاطاليس فى ٤ س : « يا علة العلل ؛ ويا قديما لم يزل ؛ يا منشىء مبادى حركات الأُوَل . يا من إذا شاء فعل . أسألك أن تحفظ حياتى ما دمت فى عالم الطبيعة ، وأن ترفعنى إليك بخط مستقيم ، فإن المستدير لا نهاية له . إلٰهى ! إن حسناتى من عطاياك ؛ وسيئاتى من قضاياك ؛ فخُذْ مما أعطيت على ما قضيت حتى تمحو ذلك بذلك . يا إلٰه كل موجود ، ويا كلُّ شىء مذمومٌ وأنت محمود ومعبود » .

وتتلو هذا ثلاث صفحات بيض يلوح أن المجموعة انتهت عندها . ولكن يوجد فى المجلد نفسه بعد هذا :

١٦ — من ٢٢١ ب إلى ٢٣٨ ب : «قصة حى بن يقظان المقدسى» . وقد نشرت فى « جامع البدائع » مع شىء من الاختلاف .

بدء : « وبعد : فإن إصراركم معشر إخوانى على اقتضائى شرح قصة حى بن يقظان هَزَمَ لجاجى فى الامتناع ، وحَلّ عقدة عزمى فى المماطلة والدفاع . فانقدتُ لمساعدتكم . وبالله التوفيق .

« إنه قد تيسّرت لى حين مقامى ببلادى برزةٌ برفقائى إلى بعض المتنزهات المكتنفة لتلك البقعة .

« تيسرت : دل به على أن الأمور كلها متعلقة بتيسير الله تعالى إياها ... »

نهاية : « ... بأمور أخرى تصدُّه عن مراده من ذلك ، أو مكتوفاً بقوى أخرى تجاذبه وتصرفه عن رأيه فيكون حينئذ مكرَها على الإعراض عنه ، ممنوعاً من الإقبال بالكلية عليه ؛ وهذه هي التي يُستعاذ بالله منها ومن شرها وغائلتها . والله الميسِّر لما فيه الخير والسلام . وهو حسبنا ونعم الوكيل .

« و إنما هاجر إليه أفراد من الناس ، فيتلقاهم من فواضله ما ينوه بهم ويُشْعِرُهم احتقارَ متاع إقليمكم هذا ؛ فإن انقلبوا من عنده انقلبوا وهم مكرمون » .

ولكن هذين الرقمين : ١٥ و ١٦ مكتوبان كذلك بنفس خط الناسخ عبد الرزاق ابن عبد العزيز ابن اسماعيل الفارابي ، كما يظهر من مضاهاة المخطوط كلها ، فهي كلها بخط واحد .

ويلوح أن التحميد من عند الناسخ ، لأنه يتكرر بنفس الصيغة تقريبا في الكتب والرسائل الموجودة في هذه المجموعة .

— ٩ —

مقالات للاسكندر الأفروديسي

وهذه نشرناها عن المخطوطة رقم ٤٨٧١ عام بالمكتبة الظاهرية بدمشق(١) ، وتاريخها سنة ٥٥٨ هـ = سنة ١١٦٢ م ، وفي أواخر بعض مقالاتها اسم المترجم لها ثم بيان النسخة المنقولة عنها . ويعنينا هنا ما يتصل بالمقالات التي نشرناها :

(١) أما المقالة الأولى فهي : « القول في مبادئ الكل بحسب رأي أرسطاطاليس » ؛ وقد نقلها من السرياني إلى العربية إبراهيم بن عبد الله النصراني الكاتب . ومن اليوناني إلى السرياني أبو زيد حنين بن اسحق » . ونقل الناسخ هذه الترجمة « من خط توما في مستهل ذي القعدة سنة ٨٥٥ هجرية » (راجع بعدُ ص ٢٧٧) . فالترجمة إذن من السرياني

---

(١) عدد أوراقه ١٤٥ ، طول الورقة ٢٦ وعرضها ١٧ سم . وقد كتب عنها الأستاذ محمد كرد علي مقالة في « مجلة المجمع العلمي العربي » بدمشق سنة ١٩٤٥ ص ٣ — ص ٧ .

إلى العربى من عمل ابراهيم بن عبد الله ، وهو مترجم عاش فى النصف الأول من القرن الرابع الهجرى ، وذكر له « الفهرست » ترجمة المقالة الثانية من « الطوبيقا » وترجمة « الريطوريقا » وكلاهما لأرسطو . والأول موجود فى مخطوطة « الأورغانون » بالمكتبة الأهلية بباريس (المخطوطة رقم ٨٨٢ ا الجامع القديمة Anc. fonds وأصبح الآن برقم ٢٣٤٦ ، وهوالمخطوط الوحيد الباقى من الترجمة العربية القديمة للأورغانون) . أما ترجمته «للريطوريقا» فلا نعلم عن وجودها شيئاً . على أن مخطوطة « الأورغانون » هـذه تحتوى على ترجمة « الريطوريقا » عن السريانى إلى العربيـة دون أن تذكر الناقل ، ومن هنا يمكن أن نفترض أن الناقل هو ابراهيم بن عبد الله النصرانى ، لأنه كان ينقل عن السريانى خصوصاً (أولم ينقل إلا عن السريانى دون اليونانى ؟) ولأنه لا يوجد (فيما ذكره ابن النديم والقفطى) لهذا الكتاب إلا ترجمتان : نقل قديم ، ثم ترجمة ابراهيم بن عبد الله ؛ ويذكر ابن النديم أنه يقال « إن إسحق (ابن حنين) نقله إلى العربى » . وأوردها كذلك بصيغة الشك القفطىُّ ، ولهذا فإننا لانستطيع بوجاهة ظاهرة أن نضيف ترجمته إلى إسحق[1] . ولم يذكر «الفهرست» أن النقل القديم عن السريانى ، وعلى الرغم من أن حجة الصمت ليست مقنعة ولا كافية ، فإن ماورد فى مخطوطة « الأورغانون » من أن ترجمة « الريطوريقا » هى عن السريانى ليميل إلى ترجيح كون هذه الترجمة من عمل ابراهيم بن عبد الله . غير أنه يلاحظ كذلك أن ابن النديم (ومن أخذ عنه مثل القفطى) لا يذكر أن حنين ابن اسحق ترجمه إلى السريانى — فلعل هـذا أن يكون سهواً منه ، كما وقع فى عدة مواضع من عدم اهتمامه كثيراً بالترجمات من اليونانى إلى السريانى ، لأنه اهتم خصوصاً بالترجمات إلى العربيـة ، سواء مباشرة عن اليونانى ، و بطريق غير مباشر هو السريانى .

(ب) « كلام الإسكندر الأفروديسى نقل سعيد بن يعقوب الدمشقى » ، وهو بحث فى هذه المسألة : « هل المتحرك على عَظِمٍ ما ، يتحرك فى أول حركته على أول جزء منه أم لا ؟ »

---

(١) لـكن قارن مايمكن أن يستدل منه على وجود هذه الترجمة ، وذلك فيما أورده « الفهرست» نقلا عن أبى زكريا يحيى بن عدى قال : « قال أبو زكريا إنه التمس من ابراهيم بن عبد الله فص سوفسطيقا وفص الخطابة وفص الشعر بنقـل اسحق بخمسين ديناراً فلم يبعها وأحرقها وقت وفاته » (« الفهرست » ، ص ٣٥٤ س ٨ — س ٩ ، طبع مصر بلا تاريخ) .

وهى المسئلة التى أثارها زينون الإيلى فى حججه ضد الحركة .

والمترجم وهو أبو عثمان سعيد بن يعقوب الدمشقى كان من النقلة المجيدين ومن الأطباء المشهورين ببغداد . ونقل الكثير من الكتب الطبية والفلسفية إلى العربية ؛ وكان كما يقول ابن أبى أصيبعة ، « منقطعاً إلى على بن عيسى . وقال ثابت بن سنان الخطيب : إن أبا الحسن على بن عيسى الوزير فى سنة ٣٠٢ اتخذ البيمارستان بالحربية ، وأنفق عليه من ماله ، وقلده أبا عثمان سعيد بن يعقوب الدمشقى — متطبّبه — مع سائر البيمارستانات ببغداد ومكة والمدينة » (« عيون الأنباء فى طبقات الأطباء » ، ج ١ ، ص ٢٣٤) وذكر له من الكتب : مسائل جمعها من كتاب جالينوس فى الأخلاق ؛ مقالة فى النبض مُشَجَّرة ، وهى جوامعه لكتاب « النبض الصغير » لجالينوس . ويوجد له الآن — عدا ما فى نشرتنا هذه — : ترجمة « إيساغوجى » والكتب السبعة الأولى من « الطوبيقا » فى مخطوطة «الأورغانون» بالمكتبة الأهلية بباريس ، وهى التى أشرنا إليها آنفاً .

(ح) « مقالة الإسكندر الأفروديسى فى الرد على كسوقراطيس فى أن الصورة قبل الجنس وأولٌ له أوليةً طبيعية » ؛ ولا يذكر فى ختامها — هى ولا المقالات الثانية بأرقام ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ — ولا فى استهلالها اسم المترجم ، ولكن يرد فى ختام المقالة ٩ ما يلى : « هذه المقالات المنسوبة إلى الإسكندر الأفروديسى كلها من نقل أبى عثمان سعيد الدمشقى . وهذه النسخة المنقولة الثانية من خط الدمشقى » (بعدُ ص ٢٩٤) . ولا شك أن قوله « هذه المقالات ... كلها» ينصب على المقالات ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ — أى كل التى لم يذكر فيها اسم المترجم . وعلى هذا فهذه المقالات من ٣ إلى ٩ (بما فيها الأخيرة) هى كلها من ترجمة أبى عثمان سعيد بن يعقوب الدمشقى .

ولا ندرى على وجه الدقة من هو كسوقراطيس هذا ، وهل هو أحد معاصرى الإسكندر الأفروديسى حتى « يرد » عليه ، أو هو فى الواقع كسنوقراطيس Xenocrates ، تلميذ أفلاطون المشهوُر والذى خَلَف اسبوسيبوس على رئاسة الأكاديمية فى سنة ٣٣٩ ق . م وتوفى سنة ٣١٤ ق . م وهو فى سن الثمانين ؟ نميل من غير تردد إلى ترجيح الفرض الثانى . وحجتنا فى هذا الترجيح أن أرسطو قد ردّ على كسنوقراطيس فى رسالته عن « الخطوط اللا مقطوعة » ،

وذلك للرد على كسنوقراطيس فى قوله إنه لما كان لكل جسم ما هيته الخاصة ، وهذه الماهية تمثّل بشكل هندسى ، بمثلث خاص ، فإنه توجد مثلثات ، وبالتالى خطوط ، لا تقبل القسمة . فمن الطبيعى إذاً أن نرى ذلك المشائى المتحمس ، ألا وهو الإسكندر الأفروديسى ، يرد على كسنوقراطيس فى كثير من آرائه ، اقتفاء لآثار أستاذه أرسطو — ونقصد بأستاذه رئيس المذهب الذى يتبعه .

(ى) « مقالة للإسكندر فى أنه قد يمكن أن يلتذ الملتذ ويحزن معاً على رأى أرسطو » ، وهى شرح لقول أرسطو هذا الذى يمكن أن يستخرج من المقالة العاشرة (فصل ١ — ٥). من « الأخلاق إلى نيقوماخوس » وإن لم نعثر على نصه بحروفه . وهى أيضاً إذن ترجمة أبى عثمان سعيد الدمشقى ، وفقاً لما ذهبنا إليه .

(ه) « مقالة الإسكندر الأفروديسى فى أن القوة الواحدة يمكن أن تكون قابلة للأضداد جميعاً على رأى أرسطوطاليس » ، وهى شرح لقول ورد فى « الكون والفساد » لأرسطو . والترجمة لأبى عثمان سعيد الدمشقى أيضاً .

(و) « مقالة الإسكندر الأفروديسى فى أن المكوّن إذا < استحال > استحال من ضده أيضاً معاً على رأى أرسطوطاليس » ، وهى شرح لقول أرسطو فى « الكون والفساد » إن الشيء المكوّن يستحيل من عدمه ويستحيل من ضده معاً . وهى ترجمة أبى عثمان الدمشقى كذلك .

(ز) « مقالة الإسكندر في الصورة وأنها تمام الحركة وكالها على رأى أرسطو » ، وفيها يشرح ما ذكره أرسطو فى « السماع الطبيعى » من أن الصورة هى تمام الحركة والصورة ، ويلخص رأيه فى الحركة والصورة . وهى أيضاً ترجمة أبى عثمان الدمشقى .

(ح) « مقالة الإسكندر فى إثبات الصور الروحانية التى لا هيولى لها » ، وهى مقالة لا يشير فيها إلى أرسطو وأقواله ، ويغلب عليها الطابع الأفلاطونى . من ترجمة أبى عثمان الدمشقى .

(ط) « مقالة الإسكندر فى أن الفعل أعمّ من الحركة على رأى أرسطو » ، وفيها يشرح ما قاله أرسطو فى « السماع الطبيعى » من أن الفعل أعم من الحركة ، رداً على الذين تشككوا فى صحة هذا القول .

(ى) « مقالة الإسكندر الأفروديسى فى « الفصول » ترجمة أبى عثمان سعيد بن يعقوب الدمشقى ؛ وفى حواشيها تعاليق لأبى عمرو الطبرى عن أبى بشر متى بن يونس القُنائى » ، وهى « مقالة الإسكندر فى أن الفصول التى بها يقسَّم جنسٌ من الأجناس ليست واجب ضرورةً أن تكون توجد فى ذلك الجنس وحده الذى إيّاه تقسِّم ، بل قد يمكن أن نقسِّم به أجناسٌ أكثرُ من واحد ليس بعضها من نتائج بعض » ، كما يرد فى المستهل (انظر بعدُ ص ٢٩٥ س ٥ — س ٧) .

تلك هى المقالات التى يحتويها مخطوطنا هذا للإسكندر الأفروديسى . ونحن نعلم أن ابن النديم ذكر له أسماء ١٥ مقالة دون أن يشير إلى من ترجمها ؛ أسقط منها القفطى أربعاً وهى ٣ ، ٤ ، ٧ ، ٨ ، فلم يبق غير ١١ اسماً . ثم يأتى ابن أبى أصيبعة فيقدم ٤٠ اسماً لمؤلفات الإسكندر المفردة عدا ٩ شروح لكتب أرسطو . وفى مخطوط الإسكوريال برقم ٧٩٤ (راجع الفهرست الذى وضعه كاسيرى : ١ : ٢٤٢ Casiri) نجد ١٧ مقالة على الأقل هى :

١ — مقالة فى الرد على جالينوس فى مادة الممكن ، ترجمة إسحق بن أبى الحسن ابن إبراهيم .

٢ — مقالة فى اللون وأىّ شىء هو على رأى الفيلسوف (أى أرسطو) ، ترجمة أبى عثمان سعيد الدمشقى . وتوجد منها نسخة فى برلين (راجع فتسشتين : ١ : ٨٧ Wetzstein)

٣ — مقالة فى أن الإبصار لا يكون بشعاعات تنبثّ من العين والرد على من قال بانبثاث الشعاع . وتوجد منها نسخة أيضاً فى مخطوطة برلين السابقة .

٤ — مقالة فى الحس والمحسوس على رأى أرسطوطاليس . ويوجد منه نسخة فى المكتبة الأهلية بباريس برقم ١٤٣٨٥ ؛ ولعلها التى يشير إليها ابن أبى أصيبعة بعنوان : « مقالة تتضمن فصلاً من المقالة الثانية من كتاب أرسطوطاليس فى النفس » (حـ ١ ، ص ٧١) .

٥ — مقالة فى تأثير الأجرام السماوية وتدبيرها ؛ ويظن اشتينشنيدر (« التراجم العربية عن اليونانية » ، ص ٩٥ تحت رقم ٥) أنه شرح « الآثار العلوية » ، ويتساءل ما إذا كان المقصود هو كتاب « العناية » . لكننا نرجح أن تكون الإشارة إلى ما ذكره ابن أبى أصيبعة (ج ١ ص ٧٠) بعنوان : « رسالة فى العالم وأى أجزائه تحتاج فى ثباتها ودوامها إلى تدبير

أجزاء أخرى » أو إلى المقالة الأخرى (حـ ١ ص ٧١) بعنوان : « رسالة فى القوة الآتية من حركة الجرم الشريف إلى الأجرام الواقعة تحت الكون والفساد » ، أو لعلها رسالة أخرى لم ترد عند ابن أبى أصيبعة كما هى الحال بالنسبة إلى أكثر المقالات التى نشرناها هنا .

٦ — « مقالة فى الرد على من قال إنه لا يكون شىء إلا من شىء » .

٧ — « مقالة فى قوام الأمور العامية » أو كما يقول « الفهرست » كتاب « الأصول العامية » (ص ٣٥٤ طبع مصر) .

٨ — « فى العناية » على رأى ديموقريطس وأبيقورس وآخرين ، ولعله الذى ذكره موسى بن ميمون بعنوان : « فى التدبير » (« دلالة الحائرين » ، ٣ : ١٦ ص ١١١) كما يقول اشتينشنيدر (تحت رقم ٢٨ ، ص ٩٥) . لكننا نرجح أن تكون هى التى ذكرها ابن أبى أصيبعة بعنوان : « مقالة فى الأمور العامية والكلية وأنها ليست أعياناً قائمة » ، لأن هذا هو المعنى الحرفى الدقيق للعنوان الذى يقدمه كاسيرى .

٩ — مقالة فى « إثبات الصور الروحانية التى لا هيولى لها» . وهى رقم ٨ فى نشرتنا هذه . وهى ترجمة أبى عثمان سعيد الدمشقى . وإذاً فهى نسخة أخرى لنفس الترجمة التى نشرناها .

١٠ — «مقالة فى أن الزيادة والنمو هما فى الصورة لا فى الهيولى » ؛ ولم نعثر عليه بهذا النص أو ما يشبهه فى كتب التراجم ؛ وهى من ترجمة أبى عثمان سعيد الدمشقى ؛ ولهذا نظن أنها تدخل ضمن المقالات الأخرى التى لم ترد فى ثبت ابن أبى أصيبعة . وتوجد له ترجمة لاتينية فى أربعة مخطوطات بالمكتبة الأهلية بباريس وكمبردج[1] .

---

(١) هى بأرقام (١) : ٢ ١٦٦٠ (ورقة ١١٩ وجه إلى ورقة ١١٩ ظهر) ، (٢) ٣ ٦٤٤٣ (ورقة ١٩٤ وجه إلى ١٩٣ وجه) ؛ (٣) ٦٣٢٥ (ورقة ٢٣١ ظهر إلى ورقة ٢٣١ ظهر) — فى المكتبة الأهلية بباريس ؛ ثم (٤) برقم ٩٩٦ [٤٩٧] (ورقة ٥٣) ، كايوس كولدج بكمبردج Cambridge, Caïus College

ولا نعرف بعد ما إذا كانت هذه المقالة منتزعة من شرح الاسكندر على « الكون والفساد » ، لأن النص اليونانى مفقود ، والترجمة اللاتينية المأخوذة عن العربية والباقية حتى الآن ، ناقصة . ونحن نعلم أن الإسكندر شرح هذا الكتب كله وأن هذا الشرح نقله أبو بشر متى بن يونس إلى العربية ، ونقل قسطا بن لوقا شرح المقالة الأولى (« الفهرست » ، ص ٣٥١ س ١٠ — ١١ طبع مصر بلا تاريخ) .

وراجع فيما يتصل بهذه المقالة فى ترجمتها اللاتينية ، ج . تيرى : « حول قرار سنة ١٢١٠ : ٢ — لإسكندر الأفروديسى » ، ص ٩٧ — ص ١٠٠ ، باريس سنة ١٩٢٦ G. Théry, O. P. *Autour du Décret de 1210: II. Alexandre d'Aphrodise*

١١ — مقالة فى المادة والعدم والسكون وحل مسئلة لناسٍ من القدماء أبطلوا بها السكون من كتاب أرسطوطاليس فى « سمع الكيان » .

١٢ — مقالة فى مبادىء الكل على رأى أرسطوطاليس . ولم يذكر كاسيرى اسم المترجم . وهى المقالة الأولى التى نشرناها هنا .

١٣ — مقالة فى العقل على رأى أرسطوطاليس . ولا يذكر كاسيرى مترجمها ، وهو إسحق بن حنين الذى كتب عليها تعليقة باسمه .

١٤ — مقالة فى الأضداد وأنها أوائل الأشياء على رأى أرسطوطاليس .

١٥ — مقالة فى الهيولى وأنها معلولة مفعولة .

١٦ — مقالة فى أن القوة الواحدة تقبل الأضداد جميعاً على رأى أرسطوطاليس — فيما يفترضه اشتينشنيدر .

١٧ — مقالة فى الفرق بين الهيولى والجنس ، ترجمة حنين . وذكر ابن أبى أصيبعة هذه المقالة مرة أخرى بعنوان مختلف قليلاً هو : مقالة فى الفرق بين المادة والجنس . وليحيى بن عدى شرحٌ عليها .

ويضيف اشتينشنيدر إليها (ص ٩٦ — ص ٩٧) :

١٨ — كتاب النفس ، وقد نعته حاجى خليفه (٥ : ١٦٤ برقم ١٠٥٧٩) بأنه « تلخيص » ؛ ترجمه إسحق بن حنين إلى العربية وترجمه إلى العبرية صموئيل بن يهودا من مرسيليا سنة ١٣٢٥ . وقد ترجمه إلى الألمانية اشتينشنيدر ونشر ا ف . برونز Bruns مواضع عديدة منه فى نشرته للمؤلفات الصغرى للإسكندر (برلين سنة ١٨٨٧) *Alexandri scripta minora.* وللفارابى « شرح مقالة الإسكندر الأفروديسى فى النفس على جهة التعليق » (ابن أبى أصيبعة ، ج ٢ ص ١٣٨ س ٢٨) .

١٩ — فى الزمان ، وقد ترجمها جرارد دى كريمونا إلى اللاتينية ، وذكرها البيرونى فى كتاب « ما للهند من مقولة » (الترجمة الإنجليزية ج ١ ص ٣٢٠) .

٢٠ — كتاب تاريخى ذكر باسم الإسكندر (راجع : اشتينشنيدر : « الفارابى » ، س ١٧٥) .

٢١ — قوانين الفراسة بشرح الإسكندر، ولعله كتاب مهدى إلى الإسكندر (الأكبر؟).

٢٢ — كتاب فى التوحيد ، فى مخطوطة باريس اللاتينية برقم ٦٤٧٣ ترجمة جيرارد الكريمونى ، يذكر نسبتها فى أولها إلى الإسكندر وفى آخرها إلى الكندى ، ويفضل لوكلير (٢ : ٤٩٤) أن تنسب إلى الأخير لوجود كتاب بهذا الاسم فى ثبت مؤلفات الكندى . وفى مخطوطة الانجلكا (فى روما Angelica *H* 10 n. II) تنسب هذه المقالة فى آخرها أيضاً إلى الإسكندر . وابن أبى أصيبعة يذكر للإسكندر كتابين بهذا العنوان : « كتاب فى التوحيد » ؛ « كتاب آراء الفلاسفة فى التوحيد » (ج ١ ص ٧٠) ؛ على أنه فى بدء الترجمة اللاتينية يقال : « هذا الكتاب يمكن أن يقسم إلى جزئين » . فهل هذان هما هذه المقالة مقسّمةً إلى جزئين ؟ مسألة فى حاجة إلى تأمل وبحث وفقاً للنصوص والترجمات اللاتينية التى بأيدينا .

ونحن لو نظرنا الآن فى هذا الثَّبَتِ بالمقالات الواردة فى مخطوطة الأسكوريال رقم ٧٩٤ ، وجدنا أن فيها مقالتين على الأقل لم تَرِد فى ثَبَت ابن أبى أصيبعة وهو أكمل ثبت بكتب الإسكندر الأفروديسى أوردته كتبُ التراجم العربيةُ . وهذا يدلنا على أن ثمت مقالات أخرى نسبت إلى الإسكندر ولم ترد فى تلك الأثبات ، ولعل فى هذا مفتاحاً لما نجده فى نشرتنا هذه . فإننا نرى فيها عشر مقالات لم يذكر ثَبَت ابن أبى أصيبعة غير أربع منها ، هى : (١) القول فى مبادئ الكل على رأى أرسطوطاليس ؛ (٢) مقالة فى أن الفصول التى بها ينقسم جنس من الأجناس ليس واجب ضرورة أن تكون إنما توجد فى ذلك الجنس وحده الذى إياه تقسِّم ، بل قد يمكن أن يقسِّم بها أحياناً أكثر من واحدٍ ليس بعضها مرتباً تحت بعض ؛ (٣) مقالة فى إثبات الصور الروحانية التى لا هيولى لها ؛ (٤) مقالة الإسكندر الأفروديسى فى أن القوة الواحدة يمكن أن تكون قابلة للأضداد جميعاً .

بيد أننا نستطيع أن نضيف إليها أيضاً المقالة الواردة فى نشرتنا تحت رقم ٣ وهى « مقالة الإسكندر الأفروديسى فى الرد على كسنوقراطيس (هكذا يجب أن تصحح كما أشرنا آنفاً) فى أن الصورة قبل الجنس وأول له أولية طبيعية » ، إذ يغلب على الظن أنها هى بعينها المقالة التى ذكرها ابن أبى أصيبعة بعنوان : « مقالة فى الرد على من زعم أن الأجناس مركبة من

الصور ، إذ كانت الصور تنفصل منها » ، فإن هذا العنوان بهذا التفصيل هو بعينه موضوع تلك المقالة .

فالباقى إذن خمس مقالات هى : ٢ ، ٤ ، ٦ ، ٧ ، ٩ . أما ما يمكن أن يستخرج من المخطوطة رقم ٧٩٤ بالإسكوريال فهو رقم ١٦ وهو المقالة رقم ٥ فى نشرتنا هذه وهى : « مقالة الإسكندر الأفروديسى فى أن القوة الواحدة يمكن أن تكون قابلة للأضداد جميعا على رأى أرسطوطاليس » . وعلى هذا فيكون الباقى هو : ٢ ، ٤ ، ٦ ، ٧ ، — وهى التى لم يرد ذكرها لا فى مخطوطة الإسكوريال ولا فى ثبت ابن أبى أصيبعة . وهذه المقالات تتناول مسائل مأخوذة من كتب أرسطو : « السماع الطبيعى » و « الكون والفساد » كما يشار إلى هذا صراحة فى مستهل هذه المقالات ؛ والمقالة الرابعة أغفلت اسم الكتاب ولعل ذلك لنقص فى المخطوطة الأصلية المنقولة عنها مخطوطتنا هذه ، أو بسبب الناسخ اللاخيرة ، وهو الأرجح لأن الناسخ يقول إنه نقل هذه عن نسخة المترجم نفسه ، أبى عثمان سعيد الدمشقى ، فمن غير المحتمل أن يكون السقط فى نسخته ، فلعل الناسخ هو الذى لم يستطع قراءة اسم الكتاب فسقط من نسخته هو . أما المقالة الثانية فتتناول مسائل وردت خصوصاً فى « السماع الطبيعى » ثم كتاب « النفس » وإن لم يشر صراحة فى صلبها إلا إلى هذا الأخير ، كتاب « النفس » .

وإنا لنعرف من ناحية أخرى أن المقالات العشر فى نشرتنا هذه قد ضاع أصلها اليونانى ولم يبق غير الترجمة العربية ثم اللاتينية أو العبرية المأخوذة عنها . ولهذا فلا سبيل إلى البحث فى هذا الجانب ؛ إنما الشىء الذى يمكن أن يوضع موضع البحث هنا هو ما إذا كان بعض المقالات الواردة هنا قد أخذ عن شرح الإسكندر ، خصوصاً فى شرحيه على « السماع الطبيعى » و « الكون والفساد » — وهى مسألة سنعرض لها بالتفصيل فى الجزء الثانى من هذا الكتا أما الآن فلا نستطيع أن نقرر شيئاً يقينياً عنها ، إنما نرجح — بلا مرجح يقينى من دراسة الوثائق الباقية — أنها منفصلة عن هذا الشرح ، ولعلها أن تكون تعاليق جزئية كتبها الإسكندر الأفروديسى مفردةً لأنها لم تجد مجالا فى داخل الشروح .

أما المقالات الظاهرة الاستقلال بنفسها فهى ١ ، ٣ ، ٨ ، ١٠ .

فرقم ١ وهى : « القول فى مبادىء الكل على رأى أرسطوطاليس » مقالة مهمة وكان

لما أثرها فى الفكر العربى ، ومن بين الذين أشاروا إليها وأشادوا بها موسى بن ميمون فى « دلالة الحائرين » (٢ : ٣) وسنعود إلى تفصيل القول فى هذه الناحية فى الجزء الثانى من هذا الكتاب . وقد اتفقت المصادر الرئيسية الثلاثة على ذكرها وهى : « الفهرست » ، والقفطى وابن أبى أصيبعة .

ورقم ٣ فيها رد على كسنوقراطيس فى أن الصورة قبل الجنس ، وأن الأجناس مركبة من الصور ، وهو رأى تعرض له بالنقد كذلك أرسطو على نحو ما أشرنا آنفاً .

ورقم ٨ ذات طابع أفلاطونى واضح ، ولعلها تمثل دوراً متأخراً فى فكر الإسكندر ، أو هى على الأقل تمثل نهاية تطور المشائية فى ذلك العصر بعد أن مزجت بعناصر أفلاطونية واضحة فى القرنين الأول والثانى بعد الميلاد .

ورقم ١٠ لا تقل كثيراً فى أهميتها عن رقم ١ ، من الناحيتين المذهبية والتاريخية ، وفيها أقوال تلفت النظر بالنسبة إلى موقف الإسكندر من المشائين ، كقوله : « فلما استعملت فى شرحى لذلك القول (يشير إلى تفسيره لقول لأرسطوطاليس فى كتاب « المقولات ») كما يوجد فى تفسيرى لذلك الكتاب ، عَذَلنى بعضُ الناس على أنى جريت على رأى المشائين فى قولى إنه قد يوجد فصول واحدة بأعيانها مقسِّمة لأجناسٍ أكثر من واحد » (انظر بعدُ ص ٢٩٥ س ١٥ — ١٧) . فهل كان الإسكندر لا يعدُّ نفسه مشائياً على الرغم من حرصه على مذهب أرسطو وعنايته بكتبه وتوفر نشاطه كله على شرحها ؟

ويرد فى عنوان هذه المقالة أن « فى حواشيها تعاليق لأبى عمرو الطبرى عن أبى بشر متى بن يونس القُنّائى » . ويلوح أن أبا عمرو الطبرى هذا كان تلميذاً متوفراً على العمل مع أبى بشر متى . فقد ذكر ابن النديم فى كلامه عن كتاب « الحس والمحسوس » لأرسطو أنه لا يُعْرَف لهذا الكتاب « نَقْلٌ يعوَّل عليه ولا نذكر ، والذى ذكر أن شيئاً يسيراً علّقه الطبرى عن أبى بشر متى بن يونس » (ص ٣٥٢ س ٤ — س ٦ ، طبع مصر بدون تاريخ) . فهو إذن من تلاميذه الذين كانوا يأخذون عنه تعاليق ؛ وهذا هو ما جرى له بالنسبة إلى رسالتنا هذه .

كل هذا ولم نتعرض لمسألة صحة نسبة هذه المقالات كلها أو بعضها إلى الإسكندر

الأفروديسى ، فهذه مشكلة أخرى تركنا بابها هنا مفتوحاً كله للبحث المقبل ، ولم يكد يتعرض لها أحدٌ حتى الآن ممن كتبوا عن الإسكندر[1] . فإلى أن نستطيع نشرَ كلِّ ما بقى للإسكندر من مؤلفات فى العربية ، نرجئُ البحثَ كله فى هذا الباب .

— ١٠ —

مقالة ثامسطيوس فى الرد على مقسيموس فى تحليل الشكل الثانى والثالث إلى الأول

وهى أيضاً عن المخطوطة رقم ٤٨٧١ عام بالمكتبة الظاهرية بدمشق . وتتناول المشكلة المشهورة فى المنطق الشكلى باسم رد القياس ، أعنى رد الأشكال الناقصة وهى الثانى والثالث (والرابع ، منذ أيام جالينوس فى القرن الثانى بعد الميلاد) إلى الشكل الأول ، والمبرّرات لهذه العملية . ونحن نعلم ما أثير حول قيمة هذه العملية ودواعيها من جدل لا يزال محتدم الأوار حتى اليوم بين فريق القائلين باستقلال كل شكل من الأشكال الثلاثة عن الآخر فى وظيفته وطبيعة البرهنة فيه وبين فريق المؤيدين لعملية الرد اعتماداً على أن مبدأ القياس هو مقالة الكل واللاشئ وهى لا تظهر بوضوح إلا فى الشكل الأول ، فلا بد من بيان إمكان رد الشكلين الآخرين إليه حتى يقوما هما الآخران على مقالة الكل واللاشئ هذه . وتزعم الفريق الأول من بين المحدثين لاشلييه وجوبلو ، بينما جمهور المناطقة خصوصاً منذ العهد الاسكُلائى على الأخذ بعملية الرد وتبرير دواعيها ، إيغالاً فى السبيل التى دلّ عليها أرسطو .

وإذا كان المناطقة العرب لم يعنوا ببيان عملية الردّ وكيفية القيام بها كما فعل الاسكُلائيون والمحدثون ، فإنهم مع هذا عنوا بإثارة مشكلة استقلال الشكلين الثانى والثالث عن الأول ، وعلى رأسهم ابنُ سينا . قال قطب الدين محمد بن محمد الرازى التحتانى (المتوفى سنة ٧٦٦ هـ = سنة ١٣٦٤ م) فى شرحه على « مطالع الأنوار » لسراج الدين محمود الأرموى

(١) راجع خصوصاً ج . ثيرى : « حول قرار سنة ١٢١٠ : ٢ — الإسكندر الأفروديسى » : G. Théry, O. P. *Autour du décret de 1210 : II. - Alexandre d'Aphrodise.* Aperçu sur l'influence de sa noétique ، باريس سنة ١٩٢٦ . غير أن بعض ما كتبه عن تأثير كتاب « فى النفس » للاسكندر فى الفلاسفة العرب ، وخصوصاً الكندى ، يجب أن يؤخذ باحتياط ، فضلا عن مواضع أخرى وردت فيها أخطاء تاريخية ظاهرة ، وسنشير إلى هذا بالتفصيل فى الجزء الثانى من هذا الكتاب .

(المتوفى سنة ٦٨٩ هـ — سنة ١٢٩٠ م) : « وذكر الشيخ (= ابن سينا) فى « الشفاء » أن هذين الشكلين ، أى الثانى والثالث ، وإن كانا يرجعان إلى الشكل الأول ، فلهما خاصية : وهى أن الطبيعى والسابق إلى الذهن فى بعض المقدمات أن يكون أحدُ طرفيها موضوعاً على التعيين ، والطرفُ الآخرُ محمولاً ؛ حتى لو عُكِسَ كان غيرَ طبيعى وغير سابقٍ إلى الذهن . . . فإذا أُلِّفت المقدمات على وجه يراعى فيها الحمل الطبيعى والسابق إلى الذهن أمكن أن لا ينتظم على نهج الشكل الأول ، بل على أحد هذين الشكلين : أى الثانى والثالث ، فلا يكون عنهما غُنْية . وهذا بعينه يعرفنا الشكل الرابع لجواز أن لا تنتظم المقدمات على وجهٍ يراعى فيها الأمر الطبيعى أو السابق إلى الذهن إلا عليه . وهاهنا فائدة أخرى . وهى أن بعض ضروب الأشكال الثلاثة لا يرتد إلى الشكل الأول ، فنحسُّ الحاجة إليها عند استحصال المجهولات المتعلقة بها . وقال (أى ابن سينا) فى «الإشارات » : كما أن الشكل الأول وُجدَ كاملاً فاضلاً جداً بحيث تكون قياستُه ضرورية النتيجة بَيِّنة بنفسها لا يحتاج إلى حُجَّة ، كذلك وُجِد الذى هو عكسه (أى الشكل الرابع) بعيداً عن الطبع يحتاج فى إبانة قياسته إلى كُلْفة شاقة متضاعفة ، ولا يكاد يسبق إلى الذهن والطبع قياسيتُه ؛ ووُجِد الشكلان الآخران — وإن لم يكونا بَيِّنَىْ القياسية — قريبين من الطبع ، يكاد الطبعُ الصحيح يفطن لقياسيتهما قبل أن يبين ذلك ، أو يكاد بيان ذلك يسبق إلى الذهن من نفسه فيلحظ كمية قياسيته عن قريب . فلهذا صار لهما قبولٌ ، ولعكس الأول (أى الرابع) اطّراحٌ ، وصارت الأشكال الاقترانية الحلية الملتفت إليها ثلاثة . وهو كلام جيد »[1] . وفى هذا عرض أيضاً لمدى معرفة العرب بعملية الردّ ، وذلك فى قوله : « إن بعض ضروب الأشكال الثلاثة لا يرتد إلى الشكل الأول » .

ومن هنا كانت أهمية مقالة ثامسطيوس هذه ، فهى تدلنا على طريق نفوذ هذه المشكلة المنطقية إلى العالم العربى ، وإلى أىّ مدى كانوا على علم بما أثير حولها خصوصاً فى العصر اليونانى المتأخر ، وإلى أىّ مدى كان ينتظر منهم أن يتوسعوا فيه كما فعل رجال العصر الاسكلائى فى الغرب فى العصر نفسه . اللهم إلا إذا كشفت المخطوطات الجديدة فى المنطق العربى —

(١) « لوامع الأسرار شرح مطالع الأنوار » ، للقطب الرازى التحتانى ، ص ١٨٨ — ص١٨٩ ، طبع استانبول سنة ١٢٧٧ هـ = سنة ١٨٦٠ م .

وما أكثر ما لم ينشر منها ! — عن بيان أكثر تفصيلاً لما فعلوه فى هذا الباب .

ومقالة ثامسطيوس هـذه فى الرد على مقسيموس . ومقسيموس هذا هو الذى ذكره ابن النـديم من بين مفسّرى كتب أرسطو فى المنطق (ص٣٥٧ س ١٤ ، طبع مصر) ، وإن لم يذكر له تفسيراته عند كلامه عن كتب أرسطو وشروحها ، ولعل ذلك لأنه لم يترجم منها شىء إلى العربية . كذلك ذكره القفطى فقال : « ماكسيمس : فيلسوف حكيم رومى ، معروف يشرح شىء من كتب أرسطوطاليس . ذكره المترجمون فى جملة الفـلاسفة الذين تعرضوا لشرح كتبه » (« أخبار الحكماء » ، ص ٢١١ س٧ — س ٨ ، طبع مصر سنة ١٣٢٦ هـ = سنة ١٩٠٨ م) . ومن هذه الرواية أيضاً يمكن أن يستخرج أنه لم يخرج من شروحه شىء إلى العربية .

وإنا لنعرف من المصادر الأوربيـة أن مقسيموس الأزميرى قد عاش فى القرن الرابع بعد الميلاد ، وكان ينتسب إلى مدرسة ايامبليخوس . كان من أسرة واسعة الثراء والجاه ، وكان له تأثير كبير على الإمبراطور يوليانس الصابى ، خصوصاً بتأثير الأعمال السحرية التى كان يقوم بها والمعجزات التى أظهرها أمامه ؛ لـكنه كان شديد الاعتداد والـكبرياء فولّد لنفسه الـكثير من الأعداء ، حتى إنه لما توفى يوليانس اضطهد وزج به فى السجن . وهم يروون أن زوجه طلبت إليه أن ينتحرا معاً ، وصبت له السمّ ، لـكنه لم يجد الشجاعة فى نفسه بينما هى شربت كأس السم وحدها . ثم عاد من جديد إلى البلاط الإمبراطورى ، بيد أنه اتهم فى مؤامرة فأعدم حوالى سنة ٣٧٠ م .

ولقد كانت عناية مقسيموس منصرفة خصوصاً إلى أعمال السحر . وكان معجباً بقوة الطبيعة وعظمتها ، غير عابئ بالأقوال والبراهين . غير أن أمونيوس (راجع ڤيتس : «أورغانون أرسطو » ، ج ١ ص ٤٥ Waitz, *Organon d'Aristote*) يقول إن مقسيموس قد اهتم كذلك بالمسائل المنطقية ، وكان يرى رأى إيامبليخوس وفورفوريوس فى أن أقيسة الشكلين الثانى والثالث صحيحة بنفسها ، ودافع عن هذا الرأى ضد ثامسطيوس ، فكان بينهما صراع احتكما فيه إلى الإمبراطور يولياس ، فحـكم فى صالح مقسيموس [1] .

---

(١) راجع مقال ڤـكتور بروشار ، فى « دائرة المعارف الـكبرى » الفرنسية ، جـ ٢٣ ص ١٤٣٩
. Victor Brochard, artic. Maxime de Smyrne, in *Grande Encyclopédie*

وها هى ذى رسالة ثامسطيوس فى الرد على مقسيموس فى هـذه المسألة : وهى : هل البراهين القياسـية عند أرسطو متساوية فى قوة البرهان ؟ أعنى هل البراهين المعقودة فى الشكلين الثانى والثالث ينظر إليها على أنها أقيسـة ناقصة ἀτελεῖς συλλογισμοι ، أو هى مثل براهين الشكل الأول كاملة ؟ أما مقسيموس فكان يرى الرأى الثانى ، بينما ثامسطيوس ، وهو المشائى المتأخر ، قد عاد يتمسك بعمود المنطق الأرسـطى ، فينظر إلى الشكلين الثانى والثالث على أنهما ناقصان .

— ١١ —

منهجنا فى النشر

والمنهج الذى اتبعناه هنا فى النشر منهج بسيط ، و بقدر ما هو بسيط هو خصب دقيق معاً : وهو أن نجيد قراءة المخطوط عن تدبُّر وحُسْن فهم . وهذا مبـدأ على الرغم من بساطته ووضوحه كثيراً ما أغفله الناشرون أو بالأحرى أجفـلوا منه . وكأيِّنْ من أخطاء فى تحقيق النصوص لم يكن السبب فيها إلا عدم إجادة القراءة ! وليس الأمر فى النشر أمر عدد المخطوطات وكثرة اختلافات القراءة ؛ إنما المهم أن تقدم للناس — على أساس ما تيسر لك من مخطوطات ، قلّتْ أو كثرت أو كانت وحيدة — نصاً جيداً يحاكى تماماً ما فى الأصول المخطوطة بعد تدبُّرها تمـام التدبر . فالذين مارسوا المخطوطات يعرفون أن ثمت أحوالاً لا حصر لهـا من إهمال النقط أو تشابك الحروف أو تقلُّب النقط من فوقهـا واضطرابها بين حروف الكلمة الواحـدة أو الكلمات المتجاورات . ومثـل هذه الأحوال لا يمكن أن تعد اختلافات فى القراءات ، إنمـا هى عوارض شخصية فى المخطوطات ، يجب أن يستقريهـا الناشرُ لنفسه أثنـاء قراءاته الأولى للمخطوطة ثم يعين — لنفسه أيضا — أحوالَ اطرادها حتى يتهيأ له جهاز تحليـلى لحسن القراءة . وإلا ، فستكون النتيجة أن يضلّ القارئ إذا ما ذُكِرَ فى الجهاز النقدى كل ألوان الإهمال أو الهَفَوات الهيِّنة لسَقَطات القـلم ، فلا يستبين ما إذا كان بإزاء اختـلاف قراءة أو مجرد مخالفة خطية أو قلمية تافهة ومفهومة . ولهذا فلسنا نتردد فى اتهام أولئك الذين يلجأون إلى هذه الطريقة بالعجز عن فهم النصوص وقراءتهـا ، أو بالتمويه على القارئ بوضع جهاز نقدى ضخم محشو بهذه الاختلافات المزعومة ليدخل فى

رُوعه أن الناشر قد بذل مجهوداً هائلا ، والحق أنه لم يبـذل شيئاً أكثر من جهد النسخ والمسخ معاً ، دون أن يبذل أى مجهود فى الفهم وتدبُّر المقروء . ومع هذا تراهم يصيحون ملء أشداقهم ، وتصفُ ألسنتهم الـكذبَ : إن هذا هو المنهج العلمى الصحيح ! مع أن الأولى بهم أن يسموه : منهج الإحصاء الآلى العاجز .

ولـكم رأينـا فى مقارنتنا لبعض النصوص التى نشرها هؤلاء « الناشرون » المزعومون بالأصول المخطوطة التى نشروا ما نشروا عنها أن ما ادعوه « تحريفاً » أو « اختلاف قراءة » لم يكن فى الواقع إلا « سوء قراءة » من عيونهم وعقولهم .

كما رأينا كذلك من هذه المقارنات أن من أسباب الوقوع فى أخطاء النشر أن الناشرين كثيراً ما يعتمدون على نسخ النساخ الحاليين دون أن يراجعوا المخطوطات نفسها ويعملوا فيها . فتكون النتيجة أن يفترضوا وقوع أخطاء أو نقص أو تحريف فى المخطوطات الأصلية ، مع أن هذا لم يقع إلا فى نسخهم هم التى استنسخوها ؛ وكان يكفيهم مراجعة المخطوطات نفسها كيما يكونوا على بينة من أمر هذه الأخطاء أو أنواع النقص والتحريف المظنونة .

ولهذا فإننا فى هذه الناحية لم نكتف بنسخها نحن بأيدينا فى أغلب الأحوال ، بل كنا نراجع دائماً تجارب الطبـع على المخطوطات الأصلية نفسها دون النسخ التى كتبناها . وبهذا نكون على يقين تام بأننا أجرينـا عمليات النشر كلها على المخطوطات الأصلية رأساً أو ما أخذ عنها من مصوَّرات شمسية .

ثم عنينا كل العنـاية بعلامات الترقيم ، لأنها العَصَب لـكل عمل النشر ، وبدونها لا قيمة مطلقاً لـكل ما ينشر . ومن هنـا نأسف أشد الأسف على أن كثيراً من الناشرين — والمستشرقون منهم بوجه خاص — قد أغفلوا هذه النـاحية . ذلك أن النص غير المزود بعلامات الترقيم هو نص غير قابل لأن يقرأ . كما أن لـكل علامة قيمتها المنطقية الـكبرى فى العبارة . ولهذا فإن وضع علامات الترقيم هو فى الواقع عمـل من أعمال الشرح والتفسير . فإذا كانت الغاية الأولى والـكبرى من عملية النشر هى تقديم نص واضح دقيق ، فتكاد هذه الغاية أن تُفوَّت كلها أوجلّها بعدم وضع تلك العلامات بكل دقة ووفقا لوظائفها المنطقية المعروفة فى الجـملة والسياق العام . ولهذا فإن معظم النشرات النقدية التى تمت حتى الآن — ونذكر من بينها خصوصاً فى الفلسفة نشرات الأب موريس بويج ، فإنها على

الرغم من ضخامة المجهود الذى بذل فيها لا تقدم للقارئ نصاً مقروءاً أو قابلاً لأن يقرأ إلا بجهد جهيد يفوّت قيمتها الكبرى ومعظم ما بذل فيها من عمل — نقول إن معظم هذه النشرات فى حاجة إلى أن يعاد نشره وفقاً للقواعد التى بيناها هنا .

لهذا ندعو القائمين على نشر المخطوطات إلى التأمل فى الملاحظات التالية :

١ — أن يبذلوا كل ما فى وسعهم من جهد فى إجادة قراءة ما تيسر لهم من مخطوطات بدلاً من استنفاده فى البحث — عبثاً فى أغلب الأحيان — عن نسخ أخرى مما قد يؤثر فى المجهود الذى يجب أن يبذل فى إجادة القراءة ؛

٢ — ألا يثقوا مطلقاً بنسخ النساخ وأن يراجعوا تجارب الطبع على المخطوطات الأصلية نفسها ؛

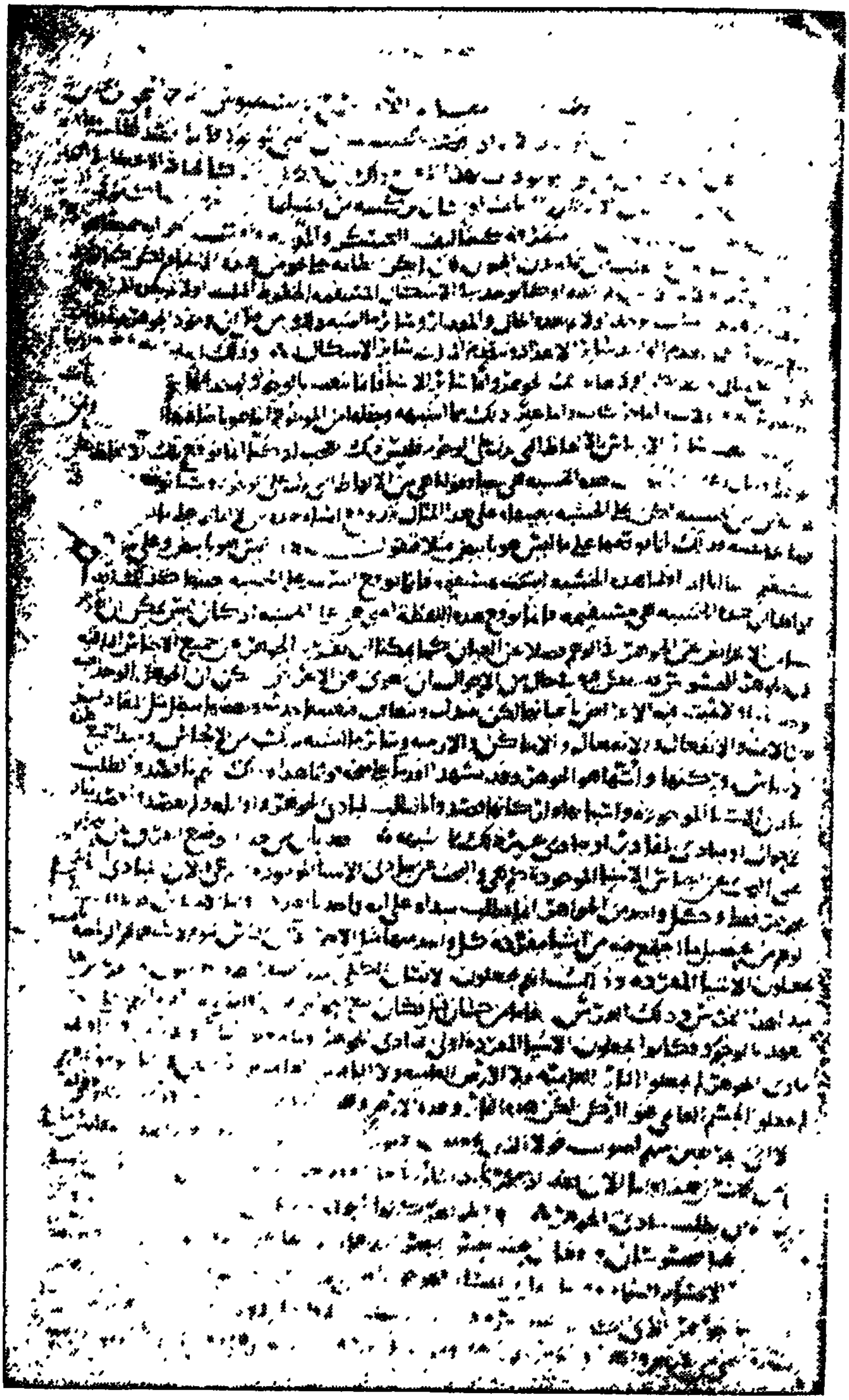
٣ — أن يتبينوا اللوازم القلمية للنساخ ويستبعدوها من الجهاز النقدى ، فلا تدخل فيه على أنها اختلافات فى القراءة ؛

٤ — أن يعنوا كل العناية بعلامات الترقيم وفقاً لوظائفها المنطقية المعروفة وألا يهملوا مطلقاً أية علامة مهما ضؤل شأنها أو يخلطوا بين المتقاربات منها . ونحن نعد هذا العمل بمثابة العمل الأساسى الأول فى عملية النشر ، وبدونه لا قيمة لها ؛ ولا عبرة هنا مطلقاً بما يخترصه المخترصون من دعوى تأبّى العبارة العربية أحياناً على بعض هذه العلامات : مثل الزعم بأن اللغة العربية تركيبية ، وعلامات الترقيم إنما تصلح خصوصاً بكاملها للغات التحليلية ، وما إلى هذا من مزاعم يكذبها ما نجرى عليه بالضرورة اليوم فى كتابتنا ، واللغة لا تزال هى العربية !

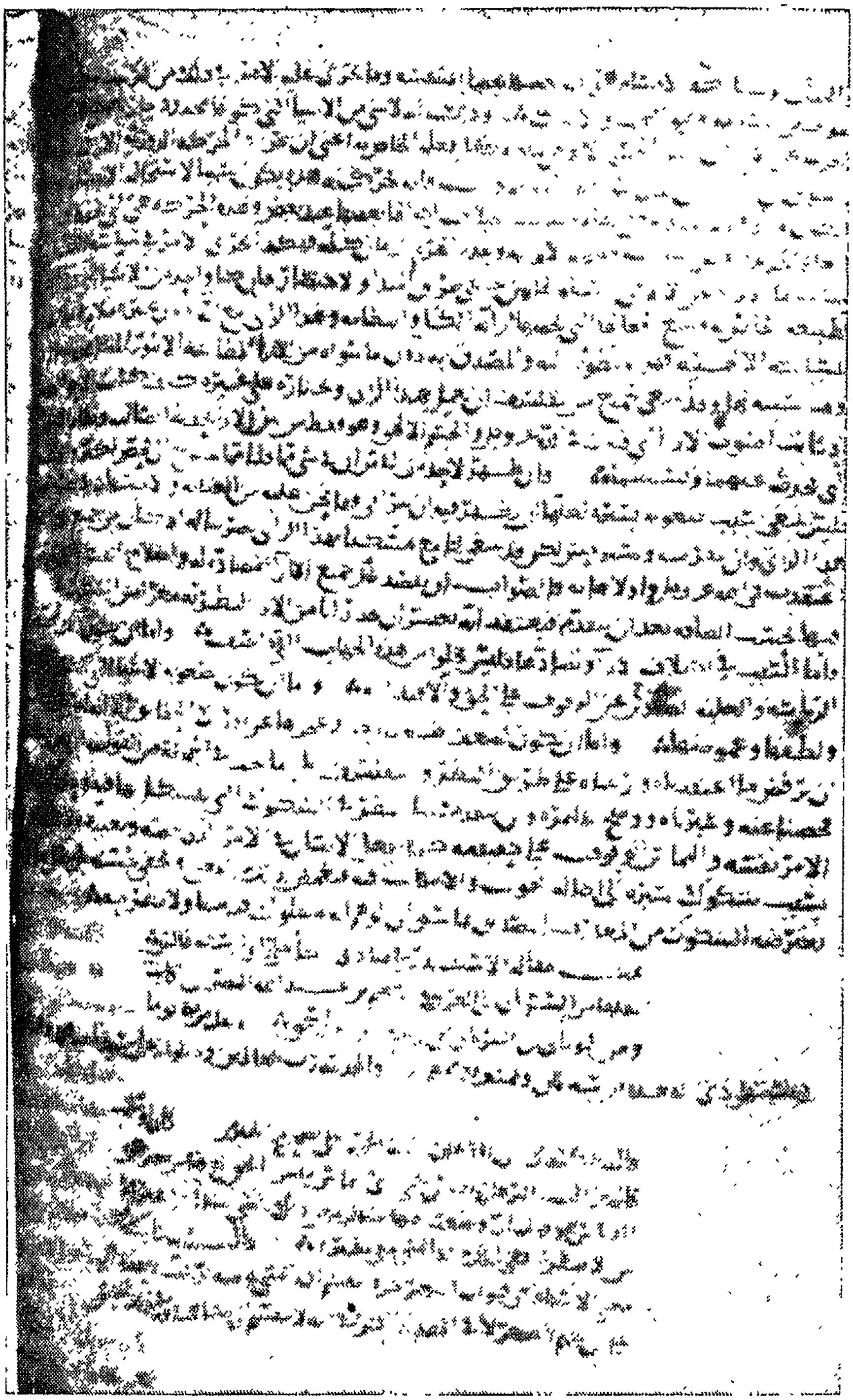
تلك طائفة من القواعد العامة التى يحسن بنا تدبرها حتى نحقق غاية النشر من خير طريق . ولسنا نزعم هنا فى شىء أننا سِرْنا عليها بالدقة المطلوبة ، فهيهات ! هيهات ! إنما بذلنا الوسع فى الاقتراب منها ، وكلنا أمل فى اطراد هذه الأعمال النشرية نحو التدقيق وزيادة العناية ، حتى نضع بهذا لَبِنَات الأساس للنزعة الإنسانية ذات الأصول العربية القديمة التى نسترسل بأمانينا إلى إيجادها استهلالاً للحضارة الجديدة التى نُرَجِّيها ؟

مايو سنة ١٩٤٧

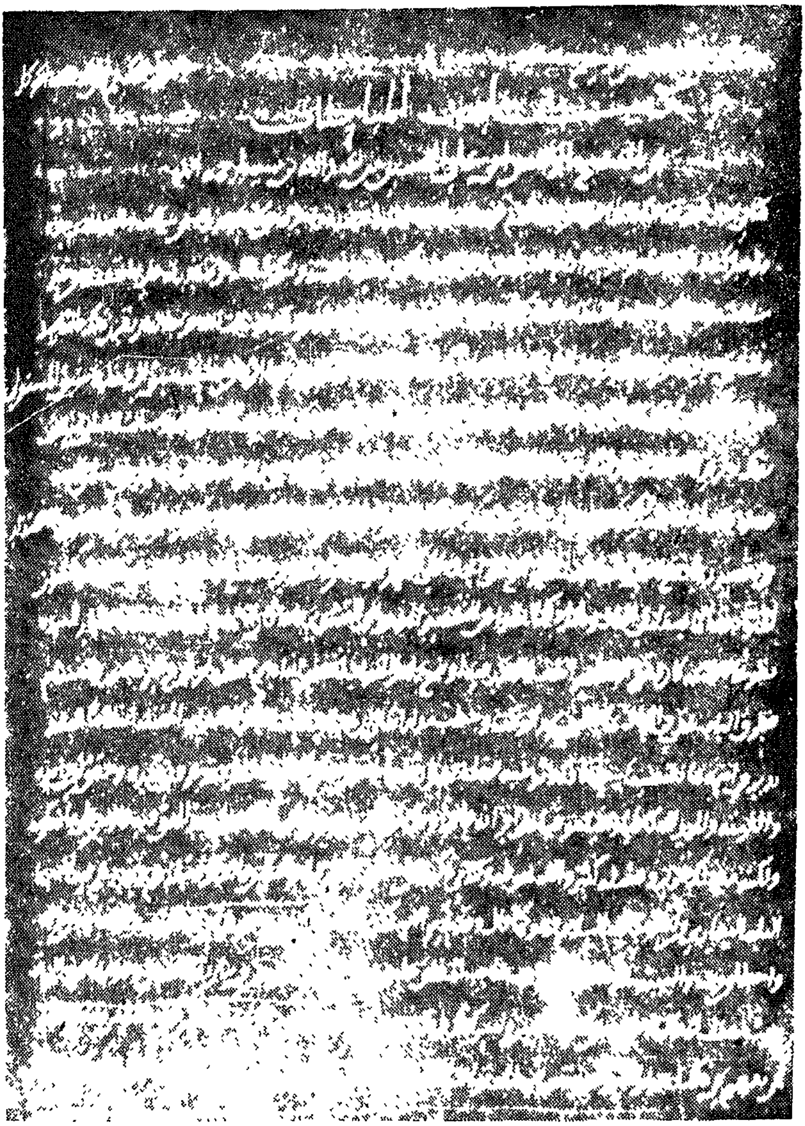
عبد الرحمن بدوى



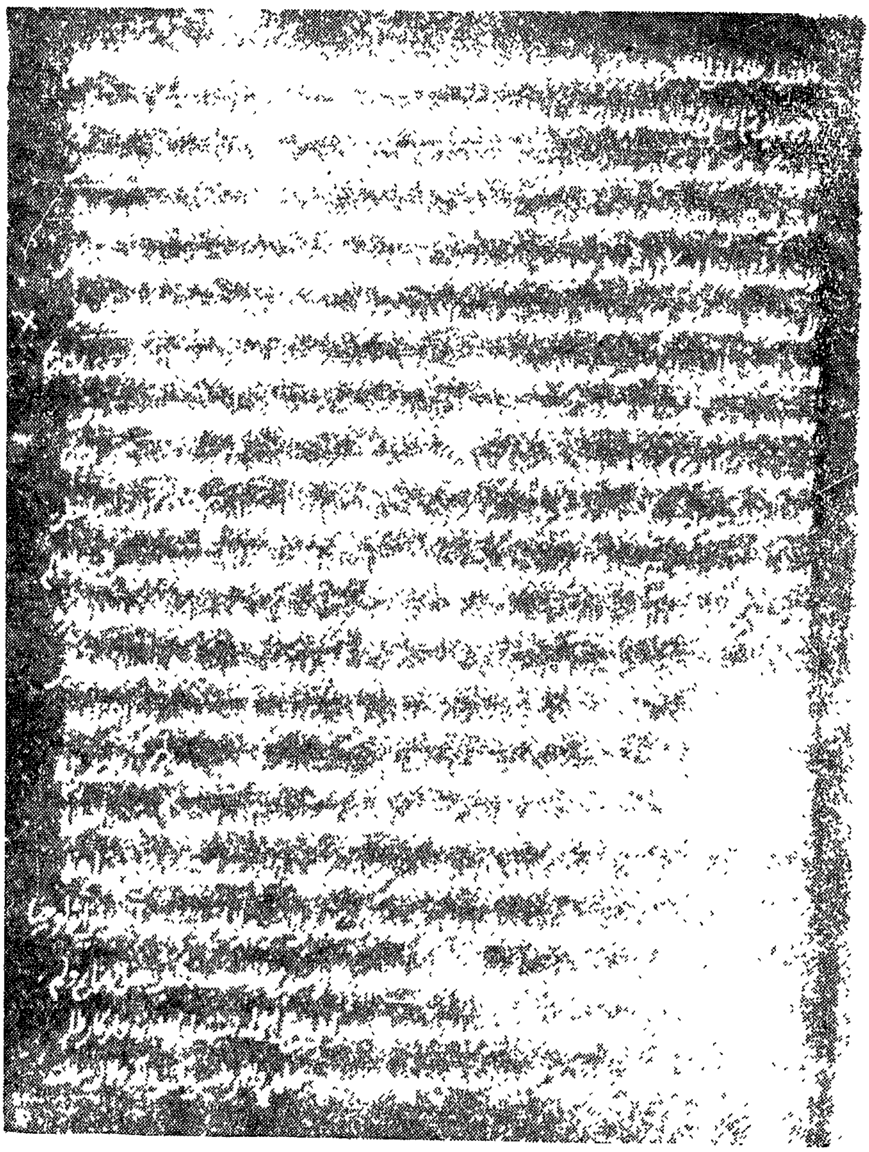
ورقة ٣٨ ا من المخطوط رقم ٤٨٧١ عام بالمكتبة الظاهرية بدمشق



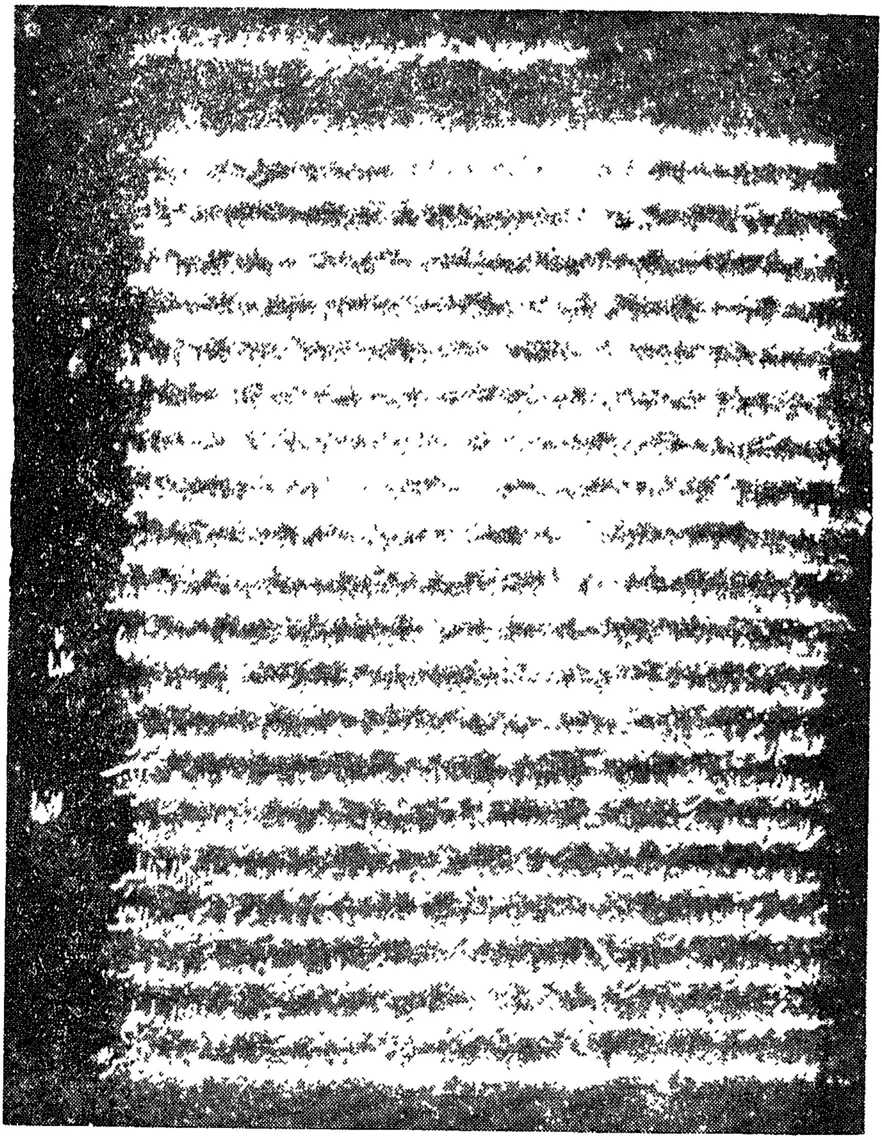
صفحة رقم ١١٢ ب من المخطوط رقم ٤٨٧١ عام بالمكتبة الظاهرية بدمشق



صفحة ٦٨ ب من المخطوط رقم ٦ م حكمة وفلسفة بدار الكتب المصرية



صفحة ١٦٩ ا من المخطوط رقم ٦ م حكمة وفلسفة بدار الكتب المصرية



صفحة ١٦٦ ا من المخطوط رقم ٦ م حكمة وفلسفة بدار الكتب المصرية